



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي  
تخصص: إدارة مالية

العنوان :

## دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

- دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج

تحت إشراف الأستاذة:

د. براهيمى حياة

من إعداد الطالبتين:

- وشن نبيلة

- بلجودي أسماء

السنة الجامعية: 2021/2020





الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي- برج بوعريريج  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر الأكاديمي  
تخصص: إدارة مالية

العنوان :

## دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية

- دراسة حالة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG برج بوعريريج

تحت إشراف الأستاذة:

د. براهيمى حياة

من إعداد الطالبتين:

- وشن نبيلة

- بلجودي أسماء

السنة الجامعية: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





# تشكرات

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل على إعطائنا القدرة والشجاعة الإرادة

للولوصول إلى هذا المستوى، وعلى إتمام هذا البحث.

نتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة المحترمة " براهيمى حياة " على إرشادها القيمة وتوضيحاتها

التي أفادتنا طوال هذا البحث.

كما نتقدم بالشكر إلى جميع أساتذتي الكرام من الابتدائي إلى الجامعي، الذين كان لهم الفضل في وصولنا

إلى هذا المستوى.

كما نشكر الأستاذ العمراوي الزويبر الذي أعاننا في الحصول على المراجع

ونتقدم بالشكر الجزيل إلى مدير مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة وإلى كافة عمال المؤسسة

على مساعدتنا على إتمام البحث وعلى المعلومات المقدمة.

نسأل الله العون والسداد والخير الموصل والصواب المأمون

فهو نعم الولي ونعم النصير.

## اهداء

ام علي سيدنا محمد اشرف المرسلين حمل الرسالة الحمد لله رب العالمين والصلاة والسل  
ومؤدبي الامانة صلوات الله عليه وعلى اله واصحابه ومن تبعه يا حسان الي يوم الدين  
اهدبي ثمرة عملي المتواضع الي التي جعل الجنة تحت قدميها والي التي تحملت مشقة الحياة  
من اجلي وكانت شمعة انارت دربي بعد فضل ربي الي من تمت لي الخير كله امي حفظها الله  
ورعاها واطال عمرها

إلى من انفق الغالي والثمين من اجلي الي النفس العزيزة على قلبي الي القلب الحنون لن انسى  
فضلك عليا الي الذي اعترىه ولا عز لي من دونه بالاختصار إن لم تكن ابي فانا لا قيمة  
لي في هذا الوجود

والديا اتم اغلى البشر اتم كل حياتي إنني احمد الله ان وهبني والدين مثلكما حفظكم الله  
ورعاكم واطال في عمركم

الي من كان لي سند في دراستي وكان وراي في كل خطوة اخطوها الي رفيق دربي  
زوجي شكرا لك على صبرك عليا وعلى دعمك لي

الي عائلة زوجي وعائلة الثانية عمي لحسين خالتي شهرة موسى ومريم وحيبة قلبي شيماء  
شكرا لكم اهديكم اطيب وأحر التهاني

إلى أميرات نفوس العطرة الي الزهرات اللواتي وجدتهن جانبي : اخواتي حبيباتي أمية  
وحليمة وحيبة قلبي وفقك الله وزوجتا أخويا هدلي ومريم شكرا لكم والى شكر  
الي اخوتي : ابراهيم احمد محمد

إلى حبيبتي الي قره عيني ساجدة باية ابنتي نور حياتي

الي الذين كانوا لي مصباحا ينير سواد ليلي وشموعا توضح منعطفات سبيلي اساتذتي المحترمين  
في كلية العلوم الاقتصادية

# إهداء



الى الوالدين الكريمين حفظهما الله و اطال عمرهما ، اللذين تعبوا وكذا كثيرا في تربيتي  
ودعوتهما التي عبت لي طريق الخير فلهم الفضل كله بعد الله سبحانه وتعالى في بلوغي لهذا  
المستوى ، أسألك الله أن يلهمني القدرة والعون على برهما ، ﴿وقل ربي أرحمهما كما  
رياني صغيرا﴾

الى ابي الغالي عبد الكريم ادامك الله تاج فوق رأسي

إلى إخوتي الغوالي ادم وبلال جعلهما الله سندا وفخرا لي مدني الحياة  
وأختي الحبيبة بشرى انار الله طريقها والتي أتمنى لها إكمال مسيرتها في الدراسة على  
هذا المنوال الذي هي فيه

إلى المجاهد جدي وشن شريف رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه، أرجو لكل من استفاد من  
هذا العمل الدعاء له وجدتي أطال الله في عمرها

الى جدي وجدتي أطال الله في عمرهم وجعلني الله عند حسن ظنهم وفخرا لهما  
إلى أعمامي رابع وتوفيق ومراد حفظهم الله

إلى خالي عادل وفرحات جزاهم الله كل الخير

إلى عمتي الدكتورة جيقة حفظها الله وأدامها مصدر خير للناس، وأقول لها شكرا لكي

إلى خالاتي: لويضة وشفيعة أحبكم إلى الكتكوت يحي حبيبي وقرة عيني

إلى أبناء خالاتي عبد الرؤوف وأيمن جعلهم الله في أعلى المراتب

إلى الأستاذ الفاضل بلقدوج إلياس حفظه الله ونور طريقه

إلى الأعبة: إيناس مروى أميرة مباركة لنا أسماء شهناز نور الله دروبهم بالخير

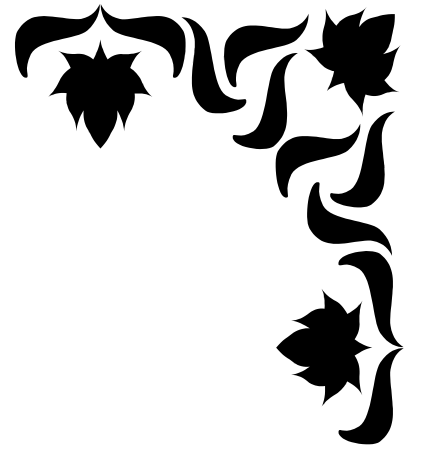
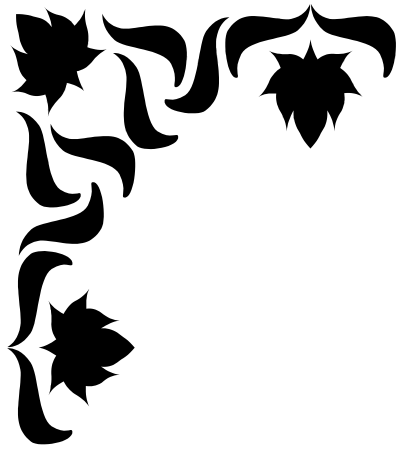
إلى الأستاذة الفاضلة براهيمى حياة التي ساعدتني بنصائحها القيمة حفظها الله

إلى كل فرد لا طالما سألني حول هذا العمل وشجعني على إنجازه بكلامه الطيب

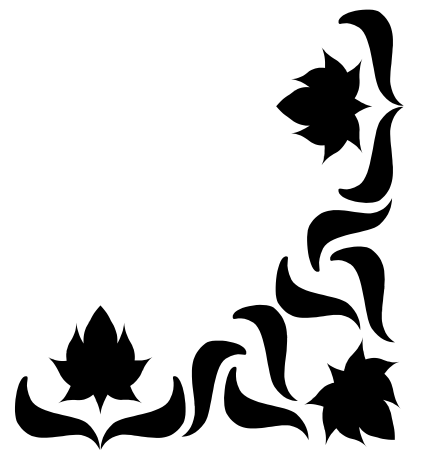
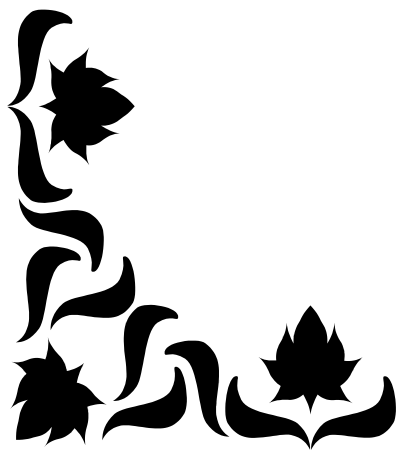
إلى جميع زملاءي في مختلف أطوار الدراسة، وإلى جميع الأصدقاء كل باسمه

إلى كل باحث عن الحقيقة

نبيلة



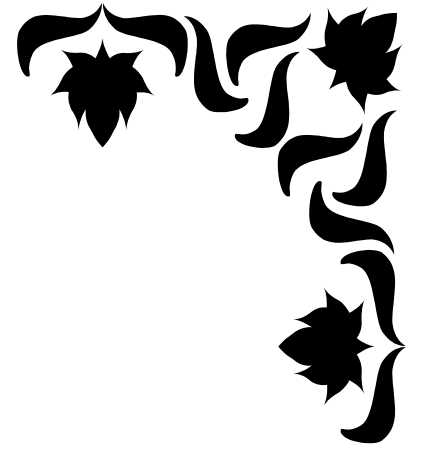
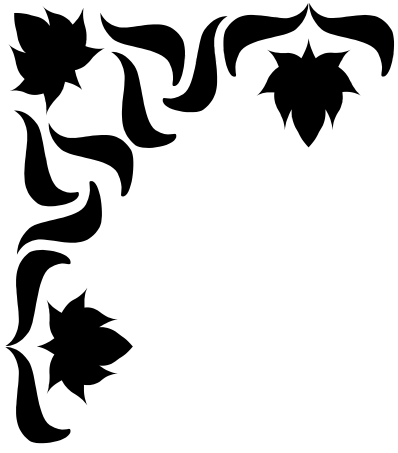
# فهرس المحتويات





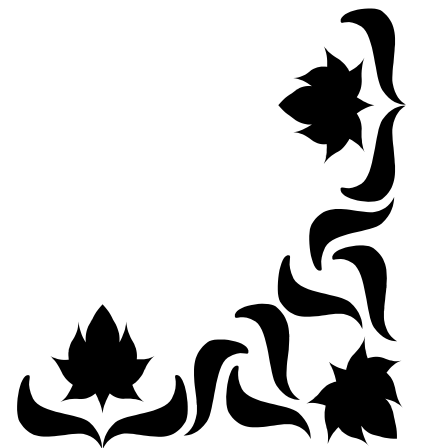
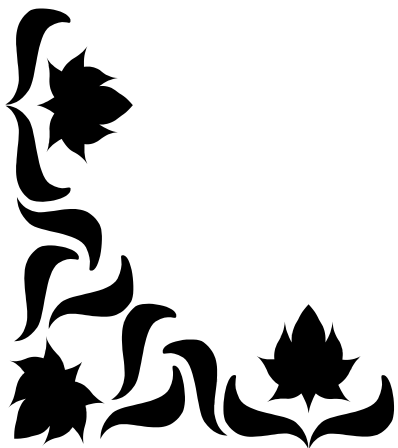
الصفحة	العنوان
	التشكرات
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الأشكال
	قائمة الجداول
أ-ب	مقدمة
4	الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي وإتخاذ القرار
5	المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي
5	المطلب الأول: ماهية التحليل المالي
7	المطلب الثاني: أطراف التحليل المالي وأنواعه
8	المطلب الثالث: أسس التحليل المالي ومراحله
9	المبحث الثاني: التحليل المالي في المؤسسة
9	المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي
15	المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية
19	المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية
27	المبحث الثالث: عموميات حول إتخاذ القرارات المالية
27	المطلب الأول: ماهية إتخاذ القرار
29	المطلب الثاني: خصائص إتخاذ القرار وأهميته
29	المطلب الثالث: مراحل وأنواع القرارات المالية
34	المبحث الرابع: دور التحليل المالي في إتخاذ القرار
34	المطلب الأول: دور النسب المالية في إتخاذ القرار
34	المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في إتخاذ القرار
36	المبحث الخامس: الدراسات السابقة
36	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
36	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الفرنسية
38	الفصل الثاني: التحليل المالي وإتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة EMBAG للسنوات (2017-2018-2019)
39	المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة EMBAG

39	المطلب الأول: تقديم المؤسسة
40	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمؤسسة EMBAG
42	المطلب الثالث: أهداف المؤسسة
42	المبحث الثاني : نشاط المؤسسة
42	المطلب الأول: أسواقها ومنافسوها
43	المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة
45	المبحث الثالث: دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
45	المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن في إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
49	المطلب الثاني: دور النسب المالية في إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة
58-57	خاتمة
	قائمة المراجع
	الملاحق



# قائمة الأشكال

## والجداول

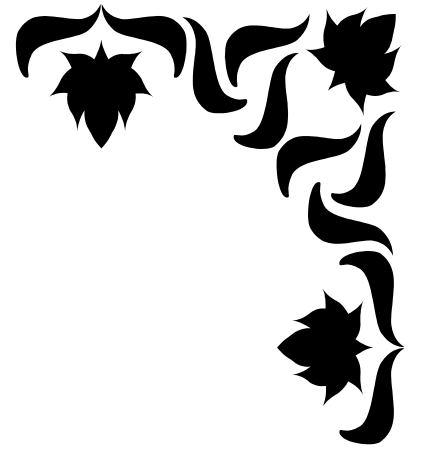
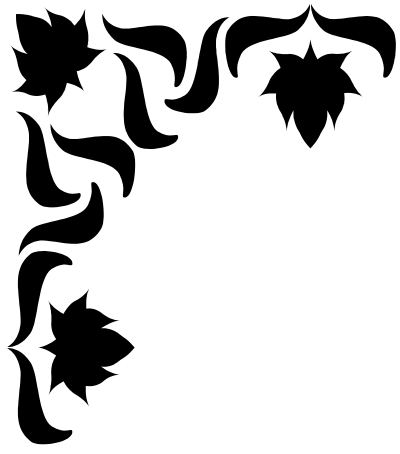


## قائمة الأشكال

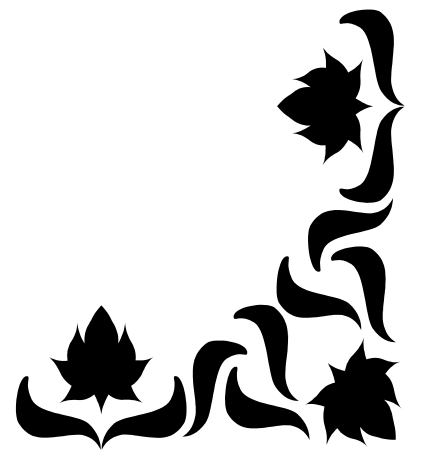
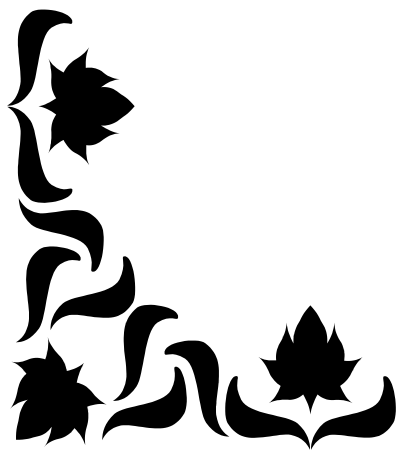
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
31	مراحل عملية إتخاذ القرار	1
33	مصادر التمويل	2
35	دور مؤشرات التوازن في إتخاذ القرارات	3

## قائمة الجداول

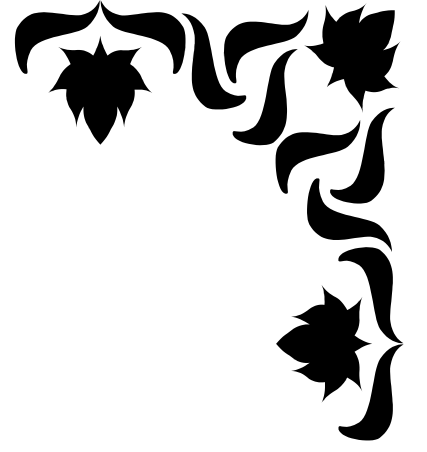
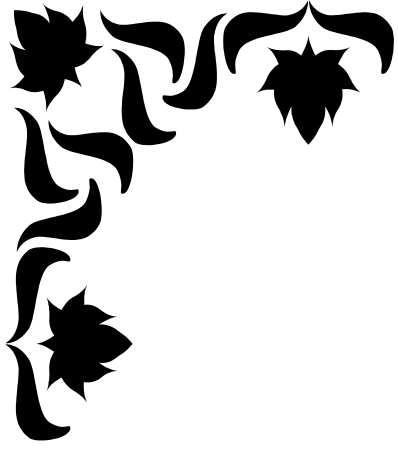
الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
7	يمثل مستخدموا التحليل المالي	1
40	عدد عمال مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج	2
44	الإمكانات المادية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج	3
44	الإمكانات البشرية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوعريريج	4
45	عرض الميزانية المختصرة ( جانب الأصول ) للمؤسسة للسنوات 2017-2018-2019	5
45	عرض الميزانية المختصرة (جانب الخصوم) للمؤسسة للسنوات 2017-2018-2019	6
46	حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية	7
46	حساب رأس المال العامل من أسفل الميزانية	8
47	حساب أنواع رأس المال العامل للمؤسسة للسنوات 2017-2018-2019	9
48	حساب إحتياجات رأس المال العامل للسنوات 2017-2018-2019	10
49	حساب قيم الخزينة للسنوات 2017-2018-2019	11
49	حساب مختلف نسب السيولة للمؤسسة للسنوات 2017-2018-2019	12
50	حساب نسبة الربحية ( نسبة الهامش ) للسنوات 2017-2018-2019	13
51	حساب نسبة الربحية (معدل العائد على الأصول) للسنوات 2017-2018-2019	14
51	حساب مختلف نسب النشاط للسنوات 2017-2018-2019	15
53	حساب مختلف نسب المديونية للسنوات 2017-2018-2019	16
53	حساب مختلف نسب المردودية	17



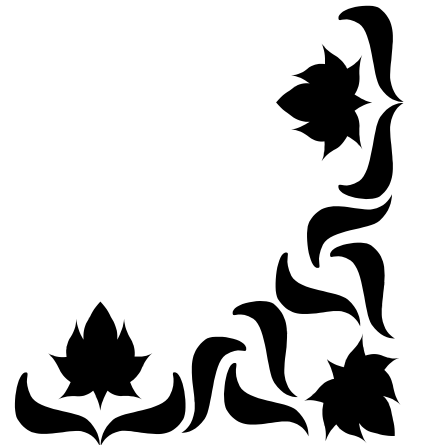
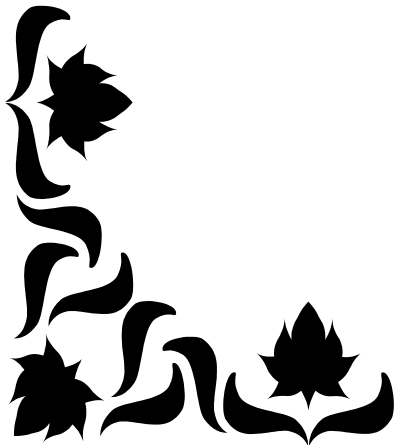
# قائمة الملاحق



قائمة الملاحق	الرقم
الاصول	01
خصوم	02
قائمة دخل	03
<b>BILAN ( ACTIF) EMBAG</b>	<b>04</b>
<b>BILAN (PASSIF) EMBAG</b>	<b>05</b>
<b>TABLEAU DES FLUX DE TRESORIE DE EMBAG</b>	<b>06</b>
<b>COMPTE DE RESULTAT/NATURE DE EMBAG</b>	<b>07</b>



# مقدمة





## مقدمة:

في ظل توسع أنشطة الأعمال في عالمنا المعاصر والتطورات الناتجة عن التكتلات الاقتصادية والسياسية وتحديات البيئة الداخلية ومخاطر البيئة الخارجية التي تواجه المؤسسة أصبح إلزاما عليها ترشيد قراراتها بما يخدم أهدافها الرئيسية المتمثلة في الربحية والاستقلالية المالية وضمان استمراريتها في المنافسة.

حيث لا يمكن أن تكون هذه القرارات رشيدة وأكثر فعالية إلا إذ تم اتخاذها بناء على فهم واضح للظروف الاقتصادية وبيئة المؤسسة وسلامة قراراتها المالية وجب عليها استخدام أساليب مالية ومحاسبية، ولعل أهم هذه الأساليب أسلوب التحليل المالي، والذي يعتبر أداة لتشخيص الوضعية المالية الماضية والحاضرة للمؤسسة واتخاذ القرارات المستقبلية من خلال القوائم المالية التي تتضمن كما كبيرا من البيانات المحاسبية خاصة بالفترات المالية السابقة والحالية، وذلك عن طريق الدراسة التفصيلية لمختلف الوثائق والبيانات المالية التي تساعد على اكتشاف نقاط القوة والضعف من أجل اتخاذ قرارات مالية لتطوير المؤسسة بمعنى آخر أن التحليل المالي يختص في تحديد العلاقة بين القرارات المالية والنتائج المالية المترتبة عليها، الأمر الذي يساعد على أن المؤسسة حققت أهدافها المالية من خلال مجموعة من القرارات المالية سليمة المتعلقة بالتمويل والاستثمار وتوزيع الأرباح من خلال ما سبقا يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ماهو دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات المالية داخل المؤسسة ؟
- وللتعمق أكثر في هذا الموضوع تطرح الأسئلة الفرعية التالية :
- 1- ما معنى التحليل المالي
- 2- ما هي أسس ومقومات التحليل المالي ؟
- 3- ما هي الوثائق المستخدمة ؟
- 4- ما هي أدوات التحليل المالي؟
- 5- ما هي عملية اتخاذ القرار؟ وما هي أنواع القرارات المالية؟
- 6- كيف يتم الاعتماد على أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات؟
- 7- ما دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب و فنون الطباعة EMBAG- برج بوعريريج-

## فرضيات البحث:

- 1- يساهم المسير المالي في اتخاذ القرارات؛
- 2- تمثل أدوات التحليل المالي الركيزة الأساسية لدعم القرارات في المؤسسة؛
- 3- تستخدم المؤسسات المؤشرات المالية للتوازن لإتخاذ القرارات؛
- 4- تستخدم المؤسسات النسب المعوية لاتخاذ قراراتها المالية؛

## أسباب الدراسة:

يعود سبب اختيارنا لموضوع البحث إلى الأهمية التي يحظى بها وكذا مدى المعلومات التي يتوفر عليها، ومعطيات سمحت لنا باختيار هذا الموضوع نوجزها فيما يلي:

- 1- الإحاطة والتعرف بهذا الموضوع نظرا للأهمية التي يحظى بها؛
- 2- الصلة المباشرة بين هذا الموضوع والتخصص الذي ندرسه؛
- 3- ميولنا لمثل هذه المواضيع لا سيما التي تخص اتخاذ القرارات السليمة والتي تساعد على معرفة مركز المؤسسة والتي تقودها إلى الرقي والاستمرارية؛

#### أهداف الدراسة:

- الاحتكاك المباشر بالميدان العلمي للمؤسسة؛
- التعرف على التحليل المالي ومدى تأثيره على عملية اتخاذ القرار المالي خاصة في ميدان العملي؛
- محاولة التعرف على مختلف النسب المالية والتوازن ودورها في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة؛

#### أهمية الدراسة:

يكتسي البحث أهمية كبيرة والتي تتجلى في النقاط التالية:

- 1- التحليل المالي يعتبر من أكثر المواضيع التي لقيت ومازالت تلقى اهتمام كبير في ميدان تسيير الإدارة المالية في المؤسسة؛
- 2- أهمية التحليل المالي والتي تكمن في القدرة على تشخيص الحالة المالية الفعلية للمؤسسة وبالتالي معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة، ومن خلال اتخاذ الإجراءات الرامية إلى تطوير وتحسين المؤسسة؛

#### المنهج المتبع:

اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المنهج الوصفي والتحليلي في الجانب النظري، حيث قمنا على دراسة مختلف البيانات وعرضها وتحليلها وذلك عن طريق مفاهيم وطرق استخدام التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات، ومنهج دراسة الحالة حيث حاولنا إسقاط ما جاء في الجزء النظري على واقع مؤسسة جزائرية وهي مؤسسة EMBAG .

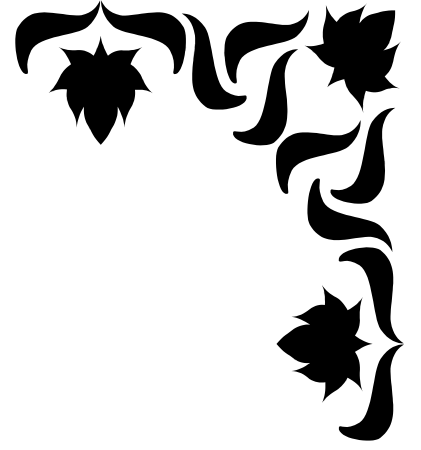
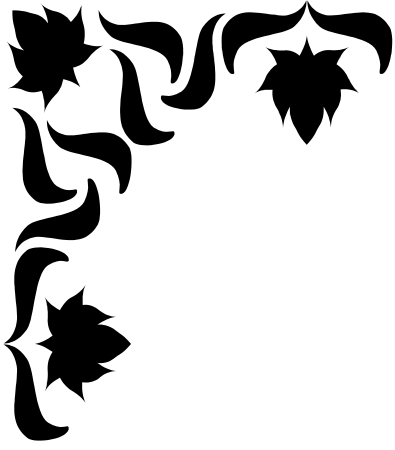
#### هيكل البحث:

لدراسة الموضوع بشيء من التفصيل قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، تناولنا في:

**الفصل الأول:** التحليل المالي من خلال التطرق إلى مفهوم التحليل المالي وأدواته من مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية كما سيخصص هذا الفصل للتطرق إلى مفهوم عملية اتخاذ القرارات ودور التحليل المالي في اتخاذ القرارات.

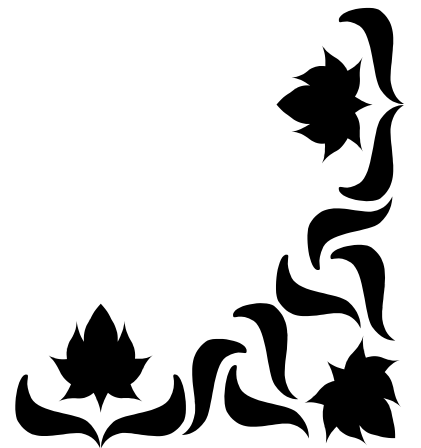
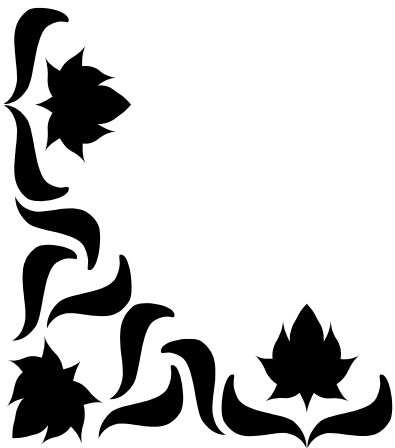
**الفصل الثاني:** فقد قمنا بالدراسة الميدانية على مستوى مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة لولاية برج بوعريريج والتطرق إلى استعمال أدوات التحليل المالي، حيث قمنا بحساب رؤوس الاموال إضافة إلى استعمال بعض النسب المالية المساعدة على اتخاذ القرار.

ثم خاتمة عرضنا فيها نتائج البحث النظرية والميدانية.



# الفصل الأول

الإطار النظري للتحليل المالي واتخاذ القرار



تمهيد:

يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي في حالة استخدام الأموال أو في حالة الحصول عليها، ويهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة، وإجراء التصنيف اللازم لها، ثم إخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد العلاقة فيما بينها. حيث يستعمل المسير المالي العديد من الطرق من أجل تقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وذلك من خلال التحقق من المؤشرات المالية للمؤسسة من أجل عدم الوقوع في حالات العسر وما ينجر عنها من نتائج سلبية، وكذلك تحليل مختلف التدفقات المالية من أجل تحديد مصادر الحصول على الأموال والاستعمالات التي وجهت لها، وأخيرا يستعمل المسير النسب المالية في التحليل باعتبارها وسيلة سهلة للاستعمال، وتمكن من إعطاء نتائج واضحة عن وضع المؤسسة المالي، وبذلك اتخاذ القرار المالي الصائب، ولتسليط الضوء أكثر على الموضوع سوف نتناول في هذا الفصل النقاط التالية:

- مدخل عام للتحليل المالي
- التحليل المالي في المؤسسة
- عموميات حول اتخاذ القرار المالي

## المبحث الأول: مدخل عام للتحليل المالي

في هذا المبحث سوف نتطرق إلى مفاهيم عامة للتحليل المالي من أهمية وأهداف وكذا الأطراف المستفيدة منه وأنواعه وأساسه ومقومات التحليل المالي ومراحله.

### المطلب الأول: ماهية التحليل المالي

#### أولا - تعريف التحليل المالي:

**تعريف 1:** هو مجموعة العمليات التي تعنى لدراسة وفهم البيانات المالية المتاحة للقوائم المالية للمؤسسة، وتحليلها وتفسيرها حتى يمكن الاستفادة منها في الحكم على مركز المؤسسة المالي، وتكوين معلومات تساعد في اتخاذ القرارات، وتقييم أداء المؤسسة وكشف انحرافاتهما والتنبؤ بالمستقبل<sup>1</sup>.

**تعريف 2:** هو عملية تحويل الكم الهائل من البيانات المالية التاريخية المدونة بالقوائم المالية (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل) إلى كم اقل من المعلومات أكثر فائدة لعملية اتخاذ القرار وتشكل النسب المالية الجانب الأهم في عملية التحليل المالي<sup>2</sup>.

**تعريف 3:** التحليل المالي هو عملية استخلاص المعلومات من البيانات المتوفرة من اجل التعرف على أداء المنشأة في الماضي والتنبؤ بأدائها في المستقبل وتقييم أداءها الحالي وذلك من اجل مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات<sup>3</sup>.

**تعريف 4:** التحليل المالي يشكل مجموعة من المفاهيم والأساليب والأدوات التي تمكن من صياغة وتقييم الوضع المالي للمؤسسة والمخاطر التي تؤثر عليه<sup>4</sup>.

ومنه نستخلص أن التحليل المالي هو عبارة عن دراسة مختلف البيانات والمتمثلة في القوائم المالية بهدف معرفة الوضع المالي للمؤسسة والتنبؤ بالمستقبل من اجل القدرة على اتخاذ القرارات.

**ثانيا - أهمية التحليل المالي:** تتمثل الأهمية الكبرى للتحليل المالي في كونه يساهم في ترشيد القرارات الاقتصادية لكثير من مستخدمي القوائم المالية وكذلك تتمثل في<sup>5</sup>:

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي إعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي؛
- تمكن الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة؛
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة؛
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق؛

<sup>1</sup> سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، برج بوعرييج، الجزائر، 2011، ص75.

<sup>2</sup> عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، ج1، الإسكندرية، ص89.

<sup>3</sup> محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، ط1، الصابيل للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص39.

<sup>4</sup> ICOHEN.E, Analyse financière et développement financier, édition EDICEF, Paris, 1997, p 4.

<sup>5</sup> نبيل سالم احمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد احمد، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019، ص15.

- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة؛
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها؛
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة؛
- الحكم على مدى كفاءة المؤسسة.

ثالثاً- أهداف التحليل المالي: تتمثل أهداف التحليل المالي في<sup>1</sup>:

**1- بالنسبة للمؤسسة:** يهدف التحليل المالي للمؤسسة إلى:

- تقييم الوضع المالي والتقدي للمؤسسة؛
- تقييم نتائج قرارات الاستثمار للمؤسسة؛
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء المؤسسة مع تشخيص أسبابها؛
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الموازنات والخطط المستقبلية؛
- تحديد الفرص المتاحة أمام المؤسسة والتي يمكن استثمارها؛
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه المؤسسة؛
- يعتبر التحليل المالي مصدراً للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرار؛
- تقييم ملاءمة المؤسسة في الأجل الطويل والقصير؛

**2- بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة:** حتى الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، لها أهداف من وراء التحليل المالي للمؤسسة حيث

تهدف إلى:

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها المؤسسة في الميدان المالي؛
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحديد الأرقام الخاضعة للضرائب؛
- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة لتحمل نتائج القروض؛
- الموافقة أو الرفض على طلب المؤسسة من أجل الاستفادة من قرض.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف يتوجب على المحلل المالي التعامل مع نتائج التحليل المالي بكل حذر، خاصة وإن قاعدة

البيانات المتعددة كمصدر للتحليل هي بيانات محاسبية مستخرجة من القوائم المالية من الجانب الآخر خاصة وأنها تخضع للاجتهاد والتقدير الشخصي الأمر الذي قد يؤدي إلى تفاوت في نتائج التحليل خلال فترة زمنية معينة.

<sup>1</sup> بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص13.

المطلب الثاني: أطراف التحليل المالي وأنواعه

الجدول الموالي يوضح أطراف التحليل المالي والغرض منه

الجدول (1) : الاطراف المستعملة للتحليل المالي والغرض منه

الغرض	مستخدمي القوائم المالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الحكم على سياسات الشركة المختلفة؛</li> <li>- توجيه قرارات الإدارة؛</li> <li>- ضمان ربحية الشركة.</li> </ul>	المسؤولين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة ربحية رأس المال؛</li> <li>- زيادة قيمة الأعمال؛</li> <li>- والحد من المخاطر.</li> </ul>	المرتبطين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ضمان نمو الشركة؛</li> <li>- تقدير تقاسم الثروة التي أنشأتها الشركة وتطور تكاليف الموظفين.</li> </ul>	الموظفين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تقييم الشركة.</li> </ul>	المقرضون (مؤسسة مالية، موردين)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- زيادة قيمة الأعمال؛</li> <li>- زيادة ربحية رأس المال.</li> </ul>	المستثمرون
<ul style="list-style-type: none"> <li>- معرفة نقاط القوة والضعف في الشركة؛</li> <li>- تقدير القدرة التنافسية.</li> </ul>	المنافسين

Source : PEYRARD Josette, AVENEL Jean-David et PEYRARD Max, Analyse financière, 9<sup>ème</sup> édition Vuibert, Paris, 2006, P12

ثانياً- أنواع التحليل المالي: للتحليل المالي نوعين نذكرهما كالآتي<sup>1</sup>:

**1- التحليل العمودي:** ويتضمن تحليل البنود المكونة للمشروع خلال نفس الوقت وبيان أدوات التحليل المستخدمة ومقارنتها والاستنتاج دون اخذ أي اعتبار للزمن في التحليل.

**2- التحليل الأفقي:** ويأخذ الزمن في التحليل والتقييم المالي أي دراسة البنود المالية للمشاريع القائمة وتوقعاتها من خلال السلسلة الزمنية ويتم تحليلها ومقارنتها والاستنتاج ثم وضع التنبؤات أو التوقعات للتغيرات الزمنية القادمة.

**المطلب الثالث: أسس التحليل المالي ومراحله**

**أولاً- أسس التحليل المالي:** هناك مجموعة من الأسس العامة الواجب أخذها بعين الاعتبار عن القيام بعملية التحليل المالي، أهمها<sup>2</sup>:

- أن يكون هناك هدف لعملية التحليل بما يساعد على تجنب العمل غير اللازم واقتصار الجهد المحلل على ما يخدم الهدف؛
- تكوين مجموعة الأسئلة المحددة بحيث تكون إجاباتها ضرورية لتحقيق الهدف المحدد لعملية التحليل؛
- اختيار أداة التحليل المناسبة للتعامل مع المشكلة المعنية؛
- تحديد فترة أو فترات التي يتم تحليل قوائمها المالية؛
- تحليل الانحراف عن المعيار للوقوف على أهمية الانحراف الأرقام المطلقة والنسب المئوية؛
- تحليل أسباب الانحراف وتحديدتها؛
- وضع التوصيات المناسبة بالاعتماد على نتائج التحليل؛

**ثانياً- مراحل التحليل المالي:** يعتمد المحلل المالي في تنفيذ عملية التحليل على جملة خطوات متتابعة تشكل في مجملها المنهج العلمي للتحليل هي<sup>3</sup>:

- **تحديد الغاية أو الهدف من التحليل:** مثل تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، أو التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، أو تحليل إنتاجية العمل... إلخ؛
- **جمع البيانات المرتبطة بشكل مباشر بالهدف من التحليل:** فإذا كان الهدف هو تحليل قدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته الجارية، فالأمر يتطلب معرفة الأصول المتداولة وأنواعها المختلفة لفترة معينة، ومن ثم تحديد الالتزامات الجارية لنفس الفترة، أما إذا كان هدف التحليل لأغراض تقييم الأداء النهائي، فإن البيانات المطلوبة تتعلق بالمصروفات والإيرادات لفترة معينة وتحديد المؤشرات الرئيسية التي تلعب دوراً حاسماً في أداء المشروع مثل المبيعات أو الإنتاج؛

<sup>1</sup> خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص57.

<sup>2</sup> عبد الله عبد الله السني، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، 2013، ص162.

<sup>3</sup> وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص25-26.



- تحديد أداة أو أدوات التحليل المناسبة: التي يطبقها المحلل للوصول إلى أفضل النتائج، وبأسرع وقت، وهذه الخطوة تعتمد بالدرجة الأولى على المستوى الفني والعلمي الكادر الذي يقوم بعملية التحليل، ومقدار دراية الشخص أو فريق التحليل بالأساليب المختلفة لعملية التحليل؛

- تشغيل البيانات ذات الصلة بغاية التحليل: بالاعتماد على الأدوات المستخدمة للوصول إلى بعض المؤشرات المرتبطة بغرض التحليل؛

- تحليل المؤشرات: التي تم التوصل إليها لمعرفة إتجاهها المستقبلي.

### المبحث الثاني: التحليل المالي في المؤسسة

ستتطرق في هذا المبحث إلى الوثائق المستخدمة بالإضافة إلى التحليل المالي بواسطة النسب المالية والتحليل المالي بواسطة التوازنات.

### المطلب الأول: الوثائق المستخدمة في التحليل المالي

تعرضنا في هذا المطلب إلى مختلف الأدوات المستعملة في التحليل المالي من ميزانية وجدول حسابات النتائج و قائمة التدفقات النقدية.

### أولاً- الميزانية:

#### 1- تعريف الميزانية

**تعريف 1:** هي جدول ذو جانبين في تاريخ معين ويظهر بالجانب الأيمن أصول المؤسسة وبالجانب الأيسر خصومها أو الأموال الخاصة للمؤسسة وكذا التزامها نحو الغير<sup>1</sup>.

**تعريف 2:** تعتبر الميزانية كجرد تقوم به المؤسسة في وقت معين بصرف النظر عن الدورة المحاسبية لبيان ما تملكه المؤسسة من الأصول وما عليها من الخصوم، أي تعتبر الميزانية كجدول لإستعراض القيم الخاصة بالمتلكات التي تملكها المؤسسة والالتزامات في تاريخ معين وإعادة ما تنظم في بداية السنة المالية أو في آخرها<sup>2</sup>.

**تعريف 3:** هي مرآة عاكسة الوضع المالي للمؤسسة في وقت معين، فتبين ما تملك المؤسسة من موجودات وما عليها من مطالبات من قبل الملاك أو من قبل الغير ولهذا تسمى أيضا قائمة المركز المالي<sup>3</sup>.

وتتمثل في جدول يظهر جانبه الأيمن مجموع الاستخدامات تسمى الأصول، أي ممتلكات وموجودات الموارد وتسمى الخصوم أو الطلبات، حيث تحافظ الميزانية دائما على توازنها لأن مصادر الأموال تساوي أوجه استخدامها أي:

$$\text{مجموع الأصول} = \text{مجموع الخصوم}$$

#### 2- عناصر الميزانية: تتمثل عناصر الميزانية فيما يلي

### أ- الأصول

<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر جيطلي، برج بوعرييج، 2009، ص 10.

<sup>2</sup> غالمي العالية مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الأول، مارس 2018، ص 172.

<sup>3</sup> بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير العالمية الدولية، منشورات كليك، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015، ص 43.

**تعريف الأصول:** وتعرف أيضا بالموجودات وهي الممتلكات المادية والمعنوية للمؤسسة مثل المباني والمعدات والبضاعة والنقديات والمحل التجاري). والأصول تظهر كيفية استخدام المؤسسة للأموال التي حصلت عليها من الشركاء أو المساهمين (رأس المال) أو الغير أي القروض. بمختلف أنواعها لذا فإن الأصول تعرف أيضا بالاستخدامات لأنها تبين كيف استعملت المؤسسة الأموال التي حصلت عليها<sup>1</sup>.

وتصنف الأصول حسب النظام المحاسبي المالي في المادة 21 إلى<sup>2</sup>:

- **الأصول الغير جارية:** وهي الأصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة (أي لفترة طويلة) وهي الأصول التي تشمل:

• **الأصول الموجهة لاستعمال المستثمر:** لتغطية احتياجات أنشطة الكيان وهي الأصول المعنوية (مثل برامج الإعلام الآلي والمحل التجاري) والأصول العينية (مثل المباني والمعدات)؛

• **الأصول التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل الأجل:** أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها أي بيعها خلال اثني عشرة شهرا ابتداء من تاريخ نهاية الدورة؛

- **الأصول الجارية:** وهي الأصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها أو استهلاكها خلال دورة الاستغلال، والتي تمتد بين تاريخ شراء المواد الأولية وتاريخ بيع المنتجات، كما تشمل الأصول الجارية على الأصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال اثني عشرة شهرا وكذا على العملاء والنقديات.

وكذلك هي التي تتحول خلال الدورة الجارية إلى سيولة عند اثني عشرة شهرا، وتدخل ضمن ذا التوبيخ: البضاعة التي تباع خلال الدورة والحقوق التي ستحصل خلال اثني عشرة شهرا<sup>3</sup>. (أنظر الملحق رقم 1)

### ب- الخصوم

**تعريف عام للخصوم:** إن الخصوم تبين مصادر التمويل للمؤسسة، وهذه المصادر قد تكون ذاتية مثل مساهمات الشركاء والأرباح غير الموزعة، وقد تكون خارجية مثل القروض. بمختلف أنواعها<sup>4</sup>.  
وتقسّم إلى مجموعتين<sup>5</sup>:

- **التزام المؤسسة لصالح ملاكها:** وهو ما يسمى بالأموال الخاصة أو حقوقي الملكية وتتكون من رأس المال مضاف له الأرباح غير موزعة أو مطروحا منها خسائر الدورات السابقة؛

- **التزام المؤسسة اتجاه الغير:** وهي ديون المؤسسة اتجاه البنوك (القروض أو السلفات) أو ديون المؤسسة اتجاه مورديها أو الغير؛ (أنظر الملحق رقم 2)

**3- أهمية الميزانية:** تكمن أهمية الميزانية فيما يلي:

<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>2</sup> بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 43.

<sup>3</sup> عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 11.

<sup>4</sup> المرجع نفسه، ص 12.

<sup>5</sup> بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

- تلبية المتطلبات القانونية: إذ كلا من القانون التجاري والنظام المالي المحاسبي لشروط محددة بإعداد الميزانية الختامية وحساب النتيجة؛
  - إظهار أصول وخصوم المؤسسة بتاريخ محدد ومنه تحسين مركزها المالي، وهذا ما جعل البعض يعرف الميزانية على أنها صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد؛
  - تكمن الميزانية من تعريف الغير (البنوك، دائنون، عملاء.... الخ)؛
  - حساب نتيجة الدورة ومنه النتيجة يمكن حسابها بواسطة الميزانية أو بواسطة حساب النتيجة<sup>1</sup>؛
- ثانيا- جدول حسابات النتائج (قائمة الدخل):

### 1- تعريف جدول حسابات النتائج

- تعريف 1:** جدول حسابات النتائج على أنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية (الربح/الكسب أو الخسارة)<sup>2</sup>.
- تعريف 2:** عبارة عن تقرير بين نتيجة أعمال المؤسسة خلال دورة محاسبية معينة، ويتضمن عناصر الإيرادات وعناصر المصاريف حيث يكون الفرق بينهما ربح أو خسارة الدورة (الإيرادات - المصاريف) = النتيجة<sup>3</sup>.
- ومنه نستخلص: أن الفرق بين قيمتي الأعباء والنواتج أي الإيرادات والمصاريف، وقد يكون هذا الفرق إما ربحاً أو خسارة، وذلك للتلخيص أو إعطاء تقرير عن نواتج التي حققتها المؤسسة خلال الدورة<sup>4</sup>.

### 2- عناصر حسابات التسيير

#### أ- حسابات الأعباء<sup>5</sup>:

- المشتريات المستهلكة يضم هذا الحساب مشتريات المواد الأولية المستهلكة يتناولها حساب 60؛
- المشتريات الغير قابلة للتخزين مثل فواتير المياه، الطاقة.... الخ، تسجل في حساب مشتريات مستهلكة حساب 607؛
- خدمات خارجية: مصاريف الإيجار، الإصلاحات ومصاريف التأمين....، التي يتناولها حساب 61؛
- خدمات خارجية أخرى: مصاريف المستخدمين خارج المؤسسة مثل مصاريف الإشهار، مصاريف نقل السلع.....، يتناولها حساب 62؛
- مصاريف المستخدمين: المصاريف المتعلقة بأجور المستخدمين، بما فيها الاشتراكات الاجتماعية المرتبطة بالأجور تسجل في حساب 638؛
- ضرائب ورسوم المماثلة المدفوعة للدولة والجماعات المحلية يتناولها حساب 64؛

<sup>1</sup> عبد الرحمان عطية، مرجع سبق ذكره، ص 12.

<sup>2</sup> الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 19، 2009/03/25، مرسوم رقم 1230 المتعلق بحسابات النتائج، ص 129.

<sup>3</sup> بن ربيع حنيفة، مرجع سبق ذكره، ص 39.

<sup>4</sup> أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، سنة 2008، ص 129.

<sup>5</sup> شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012، ص 150-151.

- مصاريف أخرى وظيفية: يضم أتاوى المصاريف المتعلقة بالأنظمة الخاصة ببرامج الإعلام الآلي يتناولها حساب 65، الماركات التجارية يتناولها حساب 651؛
  - المصاريف المالية: يتناولها حساب 66، ويضم كذلك حسابات أخرى، حساب 661، حساب 664، حساب 667، حساب 667، حساب 665، حساب 668؛
  - العناصر الاستثنائية أعباء: يتناولها حساب 67؛
  - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات ونقص القيمة: حساب 68؛
  - الضرائب على الأرباح: يتناولها حساب 69 حيث يسجل فيه الضرائب على الأرباح المستحقة على عاتق المؤسسة.
- ب- حسابات الإيرادات<sup>1</sup>:
- بيع المنتجات المصنعة والبضائع وتقديم الخدمات: يتناولها حساب 70، حساب 701، حساب 702، حساب 702، حساب 703، حساب 704، حساب 705، حساب 706؛
  - إنتاج مخزن: يتناولها حساب 72 يسجل تغيرات في مخزون السلع والتغيرات في إنتاج المخزن؛
  - إنتاج قيم ثابتة: يتناولها حساب 73؛
  - إعانات الاستغلال: يتناولها حساب 73؛
  - إيرادات أو نواتج أخرى وظيفية: يتناولها حساب 75 كما يضم الحسابات الفرعية التالية: 751، 752، 753، 754، 755، 756، 758؛
  - إيرادات مالية: يتناولها حساب 76 ويضم كذلك حسابات: 761، 762، 763، 764، 765، 766، 767، 768؛
  - عناصر غير عادية إيرادات: يتناولها حساب 77، يسجل فيه المنتجات المتحصل عليها نتيجة لنشاطات غير مرتبطة بالنشاط الرئيسي للمؤسسة؛
  - استرجاع قيم الخسائر والمؤونات: يتناولها حساب 78؛
  - حساب النتائج: يضم أرصدة حسابات التسيير (حيث يضم الحسابات الخاصة بالإيرادات، والأعباء تقدم من خلال حسابات النتائج، وتصنف إما حسب طبيعتها أو حسب الوظائف الموجودة بالمؤسسة).
- قائمة الدخل حسب الوظيفة: (انظر الملحق رقم 03).

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 152-154.

### ثالثا- جدول تدفقات الخزينة:

#### 1- تعريف قائمة التدفقات النقدية

**تعريف 1:** التدفقات النقدية، بمثابة قاعدة لمستعملي القوائم المالية، لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية (تدفقات الخزينة)، وما يعادها وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات حول المدخلات والمخرجات التي تلمس الخزينة، خلال الدورة حسب مصدرها الآتي<sup>1</sup>:

- تدفقات ناتجة عن أنشطة الاستغلال.
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة الاستثمارية.
- تدفقات ناتجة عن الأنشطة التمويلية.

**تعريف 2:** التدفقات النقدية تلك القائمة التي تعرض المتحصلات النقدية المقبوضات والمدفوعات النقدية من ثلاث أنشطة (أنشطة التشغيل، أنشطة الاستثمار، أنشطة تمويل المؤسسة الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة)<sup>2</sup>.

#### 2- الغرض من قائمة التدفقات النقدية

يعد التقرير عن مصادر والاستخدامات النقدية، وصافي الزيادة أو النقص فيها من الأمور المفيدة، لأنّ المستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى يريدون أن يعرفوا ما يتعرض له أكثر الموارد سيولة في المؤسسة، وعلى ذلك فان قائمة التدفقات النقدية فهي مفيدة لأنها توفر إجابات عن الأسئلة البسيطة والهامة التالية<sup>3</sup>:

- من أين جاءت التدفقات النقدية خلال الفترة؟
- فيم استخدمت التدفقات النقدية خلال الفترة؟
- ما هو مقدار التغير في رصيد التدفقات النقدية خلال الفترة؟

وكذلك يبرز غرض هذه القائمة في تقييم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد توزيعات المساهمين والوفاء بالالتزامات، ومن المنطلق أنّه لم يتوفر القدر الكاف للتدفقات النقدية، لا يتمكن من سداد أجور العاملين أو سداد الالتزامات المستحقة عليها أو سداد التوزيعات توضح مصادر التدفقات النقدية وكيفية استخدامها.

#### 3- مصادر إعداد جدول التدفقات النقدية: يتم إعداد قائمة التدفقات من خلال القوائم التالية

- ميزانية مقارنة لسنتين متتاليتين: وذلك لتحديد مقدار التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق الملكية بين أول المدّة وآخرها؛
- جدول حسابات النتائج للسنة الجارية: وذلك لتحديد مقدار صافي الربح وزيادة التدفقات النقدية الناتجة عن الأنشطة التشغيلية أو مقدار نقصان التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية خلال الفترة؛
- معلومات تفصيلية إضافية أخرى: وذلك بهدف تحديد كيفية استخدام التدفقات النقدية خلال الفترة؛

#### 4- طرق إعداد قائمة التدفقات النقدية

<sup>1</sup> خيري عبد الكريم، عباد سعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، ملتقى جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2010، ص 8.

<sup>2</sup> محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية والإطار الفكري والتطبيقي العلمي، دار النهضة للطباعة والتوزيع، مصر، 1998، ص 17.

<sup>3</sup> أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 145

يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل باستخدام طريقتين:

أ- الطريقة المباشرة: تتمثل فيما يلي

- تقديم الفصول الرئيسية لدخول وخروج الأموال الإجمالية (الزبائن، الموردون، الضرائب... الخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي.
  - تقريب هذا التدفق المالي الصافي إلى النتيجة قبل الضريبة؛
  - يتم التقرير عن الفئات الرئيسية للتدفقات النقدية سواء المتحصلات إلى المبالغ النقدية المدفوع أو المقبوضة من الأنشطة التشغيلية، مثل التدفقات النقدية المحصلة من الزبائن، التدفقات النقدية للموردين، بمعنى آخر فإن الطريقة المباشرة تقوم بطرح المدفوعات النقدية التشغيلية من المتحصلات النقدية التشغيلية، وينتج عن الطريقة المباشرة؛
  - تصوير قائمة مختصرة بالمتحصلات والمدفوعات النقدية من الأنشطة التشغيلية هي المعامل لصافي الدخل على الأساس النقدي، في حين أنّ صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التشغيلية هي المعامل لصافي الخسارة على الأساس النقدي؛
- ب- الطريقة الغير مباشرة: تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان
- أثر المعاملات دون التأثير في الخزينة (اهتلاكات، تغييرات الزبائن، المخزونات، تغييرات الموردون...)
  - التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة)؛
  - التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) ومنه التدفقات تقدم كلا على حدا لصافي الدخل للوصول إلى صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية؛
  - يتم التقرير عن التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار بعرض الفئات الرئيسية لإجمالي التدفقات النقدية وإجمالي التدفقات النقدية المدفوعة ويتم التقرير عنها بشكل منفصل؛
  - كما يتم تبويب إجمالي التدفقات النقدية الناتجة عن الاستحواذ في المنشآت الفرعية أو وحدات الأعمال الأخرى من أنشطة الاستثمار<sup>1</sup>؛

## 5- محتوى قائمة التدفقات النقدية

- الأنشطة التشغيلية: وتتمثل في الأنشطة الأساسية المنشئة لنواتج المؤسسة وتدخل في تحديد صافي الدخل مثل: المتحصلات من الزبائن والفوائد كذلك تسديد للمصروفات وللموردين والعاملين وسداد الفوائد.
- التحصيلات الاستثمارية: تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيلات الناتجة عن التنازل للاستثمارات وكذلك المقبوضة عن بيعها<sup>2</sup>.
- الأنشطة التمويلية: تشمل الأنشطة التي لها علاقة بحركة القروض ورأس المال سواء بالنقصان أو الزيادة ومكافآت رأس المال المدفوعة وحركة التسبيقات ذات الطبيعة المالية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بن فرج زويونة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتطبيقات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2014، ص 85.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 215.

<sup>3</sup> جراردة إيمان، التحليل المالي الديناميكي كمدخل لتشخيص الوضعية للمؤسسة حالة المؤسسة لتوضيب وفنون الطباعة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2014، ص 58.

المطلب الثاني: التحليل المالي بواسطة المؤشرات المالية

أولاً- رأس المال العامل FR:

**التعريف 1:** هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال

لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة<sup>1</sup>.

**التعريف 2:** يُعرّف رأس المال العامل بأنه مقدار الموارد الدائمة المتبقية تحت تصرف الشركة بعد تمويل وظائفها المستقرة (الأصول

الثابتة). هذا المبلغ هو ضمان للسيولة للشركة، فكلما زاد حجمها، زاد هامش الأمان للشركة<sup>2</sup>.

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- من أعلى الميزانية ويمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة وبحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال الدائمة - أصول ثابتة.

- من أسفل الميزانية يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون وبحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة - د.ق.أ.

**2- أنواع رأس المال العامل :** يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي<sup>3</sup>:

أ- رأس المال العامل الدائم أو الصافي

بحسب وفق القوانين التالية:

أموال دائمة - أصول ثابتة

أصول متداولة - د.ق.أ.

الأموال الخاصة + د.ط.أ.

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر

دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر 3 فرضيات:

<sup>1</sup> نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، الطبعة الأولى، دار العلم والإيمان ودار الجديد للنشر

والتوزيع، الجزائر، 2019، ص 23 -

<sup>2</sup> Hubert de La Bruslerie, Analyse financière, information financière, diagnostic et évaluation 4ème édition, Dunod, Paris, 2010, p 254

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 24 - 25.

- أصول متداولة = د.ق.أ: وهو شكل التوازن المالي الأدنى، يعني على أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها . وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة؛
- أصول متداولة < د.ق.أ: رأس المال العامل الدائم < 0: وهذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة غي حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال؛
- أصول متداولة > د.ق.أ: رأس المال العامل الدائم > 0: مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها إتجاه الغير، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي.

#### ب- رأس المال العامل الإجمالي

يحسب كما يلي:

مجموع الأصول المتداولة.

مجموع الأصول - الأصول المتداولة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويجدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

#### ج- رأس المال العامل الخاص

يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة.

الأموال الخاصة - القيم الثابتة.

أصول متداولة - مجموع الأصول.

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

ه- رأس المال العمل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:



د.ق.أ + د.ط.أ .

مجموع الخصوم - الأموال الخاصة.

رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي  $< 0$  هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على الديون لتمويل إحتياجاتها خاصة في المدى القصير.

ثانيا- إحتياج رأس المال العامل BFR :

**تعريف:** يعرف بأنه جزء من الإحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الإستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية، كما يمكن القول بأن إحتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ<sup>1</sup>.  
و يحسب كالتالي<sup>2</sup>:

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون طويلة الأجل - الديون المصرفية)

ثالثا- الخزينة:

**1- تعريف الخزينة T:** تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، وهي عبارة عن إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما يمكن تعريفها عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل، كما تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها<sup>3</sup>.

**2- عناصر الخزينة:**

أ- تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 26.

<sup>2</sup> سلطاني عادل، مطبوعة التشخيص المالي، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريبيج، الجزائر، 2020.

<sup>3</sup> سلطاني عادل، مرجع سابق، ص5.

<sup>4</sup> نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 27.

- **سندات الخزينة:** يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للإكتتاب والتي تكون مدة إستحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها؛
  - **خصم الأوراق التجارية:** وهي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق إتصالها بينكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة؛
  - **الحسابات الجارية:** هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك؛
  - **الصندوق:** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة وكخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة؛
- ب- تتمثل عناصر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي<sup>1</sup>:
- السلفات المصرفية؛
  - السحب على المكشوف: هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل؛
  - تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية:

### مجموع الأصول - الخصوم

### رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل .

### قيم جاهزة - تسبيقات .

العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل وإحتياجاته.

رأس المال العامل < إحتياج رأس المال العامل. الخزينة < 0: في هاته الحالة قامت المؤسسة بتحميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

رأس المال العامل > إحتياج رأس المال العامل. الخزينة > 0:

المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض إستثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية، وفي بعض الحالات الإستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية.

رأس المال العامل = إحتياج رأس المال العامل. الخزينة = 0:

<sup>1</sup> مرجع نفسه، ص 28 - 29.

أي الخزينة المتلى، إن الوصول لهذه الحالة يتم بالإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير عن الربحية، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل.

يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل؛

- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية؛

يتم التأثير على الاحتياج في رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية:

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزون أو تقديم تسهيلات؛

- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين؛

إذا كان رأس المال العامل > الاحتياج من رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة.

### المطلب الثالث: التحليل المالي بواسطة النسب المالية

يعتبر هذا الأسلوب من أساليب التحليل المالي الأكثر شيوعا في عالم الأعمال لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها ففي تقييم أداء المنظمات من مجالات الربحية والسيولة والكفاءة في إدارة الأصول والخصوم.

أولا- أنواع النسب المالية:

#### 1- نسب السيولة

السيولة هي مقدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها، إذ تعبر السيولة عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود وسيولة بعد ذلك يعد ذلك البعد الأول يتمثل في الوقت اللازم لتحويل الأصل إلى نقود والبعد الثاني يتمثل في إمكانية تحقيق القيمة الفعلية من تحويل الأصل ولما كانت السيولة أساسية لاستمرارية المؤسسة فانه من الضروري تحديد درجة السيولة المنشأة وفي هذه الحالة فان المدير المالي لا يقتصر في تحليل على مجموعة واحدة من النسب وإنما يقوم بتحليل ستة مجموعات من النسب وهي<sup>1</sup>:

أ- نسب التداول: تعتبر هذه النسبة مقياس عام للسيولة وتمثل هذه النسبة نسبة الأصول المتداولة إلى الخصوم المتداولة.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

وإذا كانت نسبة التداول أكبر من واحد صحيح فان هذا يعني أن المؤسسة لديها الأصول المتداولة الكافية لمقابلة التزاماتها الجارية وعلى سبيل المثال فانه إذا كانت النسبة (من 1-2) فان ذلك يعني أن هذه المؤسسة لديها أصول متداولة تساوي ضعف الخصوم المتداولة.

<sup>1</sup> محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014، ص231-241.

ب- نسبة السرعة: وفي هذه النسبة يستبعد قيمة المخزون السلعي من مجموع الأصول المتداولة ويقسم الناتج الباقي على مجموع الخصوم المتداولة أي أن هذه النسبة تعبر عن نسبة النقدية وما في حكمها مضافا إليها أوراق القبض إلى الخصوم المتداولة وذلك بالشكل التالي:

$$\text{نسبة أو معدل السرعة} = (\text{مجموع الأصول المتداولة} - \text{قيمة المخزون السلعي}) / \text{مجموع الخصوم المتداولة}$$

وتكون نسبة السرعة عادة أصغر من نسبة التداول في جميع الحالات فيما عدا الحالات النادرة التي لا تحتفظ فيها المؤسسة بأي مخزون سلعي لديها.

ج- نسبة السيولة الجاهزة: تعبر عن قدرة المؤسسة عن الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ معين، أي الاعتماد فقط على المتاحات النسبة النمطية لها (0.2-0.3)، كلما كانت هذه النسبة كبيرة تمكنت المؤسسة من الاقتراض والاستثمار، ولكنها في هذه الحالة تفوت فرصا الربح عليها بسبب تجميد الأموال و تحسب كالتالي<sup>1</sup>:

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

د- نسبة المركز النقدي: يتوصل إلى هذه النسبة بحساب المخزون السلعي وأوراق القبض من قيمة الأصول المتداولة وقيمة الباقي بعد ذلك على الخصوم المتداولة على النحو التالي:

$$\text{نسبة المركز النقدي} = \text{قيمة الأصول المتداولة} - (\text{أوراق القبض} + \text{المخزون السلعي}) / \text{قيمة الخصوم المتداولة}$$

وإذا بلغت نسبة المركز النقدي في المنشأة واحد فان ذلك معناه أن مثل هذه المنشأة تتوفر تحت يديها النقدية الكافية لمواجهة جميع التزاماتها الجارية وهو ما نعني به عدد قليل من المنشأة.

ه- نسبة المدفوعات النقدية اليومية: يمكن التوصل إلى هذه النسبة بإجراء المقارنة بين المستوى النقدي الحالي والنقدية المنتظرة الحصول عليها قريبا (المستندات سهلة التداول) والمتوسطة اليومية للمدفوعات النقدية وذلك على النحو التالي: ويمكن التوصل إلى مثل هذه النسبة بمعرفة المحللين الماليين الخارجيين، لان الأرقام الخاصة بالمدفوعات النقدية اليومية لا يسمح بتسربها للخارج ويلاحظ أن المنشأة التي لديها قدرة ائتمانية كبيرة لدى البنوك والموردين تستطيع أن تزاول نشاطهما في حدود السيولة النقدية اقل من تلك المنشأة التي ليس لديها مثل هذه القدرة الائتمانية وتحسب كالتالي<sup>2</sup>:

$$\text{نسبة المدفوعات النقدية اليومية} = (\text{النقدية} + \text{الاوراق المالية} + \text{السندات سهلة التداول}) / \text{المتوسط اليومي للمدفوعات}$$

<sup>1</sup> عادل سلطاني، مرجع سبق ذكره، ص 3.

<sup>2</sup> محمد الصيرفي، مرجع سبق ذكره، ص 231.

و- نسبة رأس المال العامل الصافي: بطرح الخصوم المتداولة من الأصول المتداولة نحصل على رأس المال العامل الصافي ويمثل هذا الناتج الأموال التي تقوم المؤسسة بتشغيلها في عملياتها الجارية ولا يعني في مثل هذا المجال إذا كانت هذه الأموال المقدمة من أصحاب المشروع أو إذا كانت نسبة منها أو كلها تم تدويرها في الشكل قروض طويلة المدى على اختلاف أشكالها لأنه في أي حالة فإن القيمة المتمثلة في رأس المال العامل يمكن استخدامها في العمليات الجارية للمؤسسة دون خلق التزام قصير الأجل ويمكن التعبير عن هذه النسبة من المعادلة التالية<sup>1</sup>:

$$\text{رأس المال العامل الصافي} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الخصوم المتداولة.}$$

$$\text{نسبة المخزون السلعي} = \text{مخزون سلعي} / \text{رأس المال العامل الصافي.}$$

تستخدم هذه النسبة لقياس مدى استخدام رأس المال العامل الصافي في تمويل البضاعة المخزنة التي تمثل أصلاً متداولاً ذو درجة أقل من السيولة وعلى ذلك فإن نسبة المخزون السلعي وفي هذه الحالة فإن الباقي من الأصول المتداولة (النقدية + أوراق القبض) بما فيها زيادة رأس المال الصافي على المخزون السلعي يكفي لمقابلة الخصوم المتداولة أما إذا كانت نسبة المخزون السلعي أكبر من الواحد فإنه يترتب على ذلك:

- أن جانباً من رأس المال العامل يظل معطلاً في المخزون السلعي؛

- كما أن زيادة في المخزون السلعي عن رأس مال العامل الصافي يتم تمويلها بواسطة مصادر خارجية؛

وتستخدم أيضاً نسبة دوران المخزون للدلالة على درجة سيولة المخزون السلعي على النحو التالي:

$$\text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط المخزون السلعي.}$$

## 2- نسب الربحية

تعتبر الربحية هدف أساسي وأمر ضروري لبقاء عمل الشركة واستمرارها وغاية يتطلع إليها المساهمون وهي عبارة عن العلاقة بين الأرباح التي تحققها الشركة والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح. بعض الأمثلة على نسب الربحية: هامش صافي الربح ومجموع الربح والعائد على الموجودات والعائد على حقوق المساهمين والعائد على رأس المال المستثمر وصافي ربح السهم<sup>2</sup>:

أ- هامش صافي الربح: وتعتبر هذه النسبة مقياساً لمقدار صافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات أو الإيرادات أو على نسبة إلى المؤسسة الأكثر ربحية والتي لها سيطرة أفضل على التكاليف بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة الأخرى، هامش الربح يظهر كنسبة مئوية على سبيل المثال نسبة هامش الربح 20 بالمائة تعني أن الشركة قد حققت ربحاً صافياً بمقدار 0.20 مقابل كل دينار من المبيعات.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 232-241.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008، ص 42-48.

$$\text{هامش صافي الربح} = (\text{صافي الربح} / \text{صافي المبيعات}) \times 100\%$$

ب- العائد على الأصول: وتعتبر هذه النسبة مؤشر على مدى ربحية المؤسسة بالنسبة لمجموع أصولها ونقيس كفاءة الإدارة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح ويشار إليها بالعائد على الاستثمار لذلك فان نسبة العائد على الأصول تعطي فكرة على مدى فعالية المؤسسة في تحويل تلك الأموال المستثمرة إلى أرباح على سبيل المثال إذا حققت المؤسسة صافي أرباح قدره مليون دينار وقد بلغ مجموع الأصول حوالي 5 ملايين دينار فان العائد في الأصول هو 20 بالمائة ومع ذلك إذا حققت مؤسسة أخرى نفس الأرباح ولكن مجموع أصولها 10 مليون دينار فان العائد على الأصول هو 10 بالمائة وبالتالي فان هذا المثال يستند إلى المؤسسة الأولى أفضل من المؤسسة الثانية في تمويل استثماراتها إلى أرباح.

$$\text{العائد على الأصول} = (\text{صافي الربح} / \text{متوسط مجموع الأصول}) \times 100.$$

ج- العائد على حقوق المساهمين: وتعرف أيضا باسم العائد على القيمة الصافية وتستخدم لقياس مقدار الربح المتحقق كالنسبة المئوية من حقوق المساهمين العاديين و الربح الصافي الذي يجنيه المستثمرون من استثمار أموالهم كمرودود على مخاطر تم في توظيف أموالهم.

$$(\text{صافي الربح} - \text{عوائد الأسهم الممتازة والأقلية}) / \text{حقوق المساهمين بالأسهم العادية} \times 100$$

د- العائد على رأس المال المستثمر: وتدل هذه النسبة على كفاءة و ربحية المؤسسة من الاستثمارات الرأسمالية ومن جهة نظر استثمارية فان هذه النسبة يجب أن تكون أعلى من معدل الإقراض وإلا فان أي زيادة في الإقراض تستعمل على تحقيق أرباح المساهمين.

$$(\text{ربح العمليات قبل الفوائد والضرائب} / (\text{مجموع الأصول} - \text{المطلوبات المتداولة})) \times 100$$

ه- صافي ربح السهم: حسب المعيار المحاسبي الدولي الثالث والثلاثون فان صافي الربح أو الخسارة المنسوب للفترة لحملة الأسهم العادية هو صافي الربح والخسارة بعد طرح الأرباح المحتجزة لحملة الأسهم الممتازة وجمع بنود الإيرادات والمخزونات المعترف بها خلال الفترة بما فيها مصروف الضرائب والبنود غير العادية وحقوق الأقلية تدرج في تحديد صافي الربح أو الخسارة.

$$(\text{صافي الربح} / \text{المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية القائمة خلال الفترة}) \times 100$$

### 3- نسب النشاط

ويستدل من نسب النشاط على مدى توفر عناصر الكفاءة الإدارية حيث يتم استغلال من خلالها على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمنظمة فعند ارتفاع هذه النسبة فان ذلك يدل على سرعة تصريف المنتجات ومن ثم نجاح المشروع ويعتبر معدلات الدوران من المؤشرات المهمة التي تم عن طريقها معرفة كفاءة استخدام الأصول المشروع في توليد إيرادات التشغيل

حيث انه يمكن الحكم على إدارة مشروع معين من حيث مدى كفاءة تلك الإدارة في تشغيل الأموال في الأنشطة المختلفة أو معرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل عناصر الموجود الذاتي للمبيعات ومن ثم إلى سيولة حيث أن من مهام الإدارة في الموازنة بين السيولة والربحية والمخاطرة وهذه في الحقيقة معادلة صعبة من الناحية الواقعية وتشمل هذه النسب ما يلي<sup>1</sup>:

معدل دوران المخزون = تكلفة المبيعات / متوسط المخزون.

متوسط فترة التخزين = 365 يوم / معدل دوران المخزون.

معدل دوران المدينين التجاريين = صافي المبيعات / متوسط إجمالي المدينين التجاريين.

مدى كفاية مخصص الديون المشكوك فيهم = مخصص الديون / (المدينون + أوراق القبض).

معدل دوران الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول.

هذه النسب تقيس مدى كفاءة العمل في إدارة الأصول واستغلالها في توليد الإيرادات فإذا كان هذا المعدل المرتفع فانه يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو زيادة ربحية الأصول بسبب الاستغلال الكبير لها.

#### 4- نسب الرفع المالي

يلعب الرفع المالي على أي اقتراض أو استخدام الأدوات المالية ينتج تضخم اثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر وفي الغالب يستخدم لوصف نسب المديونية فكلما زادت نسبة المديونية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح المؤسسة ويمكن أيضا زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية والعقود الآجلة ومن بين نسب الرفع المالي ما يلي<sup>2</sup>:

أ- نسبة المديونية: وتعتبر هذه النسبة من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول هذا الإجراء يعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة من حيث عبء ديونها نسبة الدين أكبر من 100% تشير إلى أن مديونية المؤسسة أكبر من أصولها وبالتالي فان المؤسسة تواجه أعلى مستوى من المخاطرة.

(مجموع الديون / مجموع الأصول) × 100.

وتستخدم نسبة الديون قصيرة الأجل ونسبة الديون طويلة الأجل لتحليل المركزين الماليين القصير والطويل الأجل وذلك من خلال تحديد قابلية أصول الشركة على تغطية الالتزامات في تاريخ استحقاقها حسب الصيغ التالية:

<sup>1</sup> فهد الراشد مسعود الهاجري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة على الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016، ص37-38.

<sup>2</sup> فهمي مصطفى الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص51-58.

نسبة المديونية قصيرة الأجل = (الديون قصيرة الأجل / مجموع الأصول) × 100.

نسبة المديونية طويلة الأجل = (الديون طويلة الأجل / مجموع الأصول) × 100.

ب- نسبة المديونية إلى حقوق المساهمين: يقصد بمجموع الديون كافة الأموال التي حصلت عليها الشركة من الغير وتمثل في القروض قصيرة الأجل وطويلة الأجل وتوازن هذه النسبة التمويل المقدم من الدائنين مع رأس المال المستخدم لتمويل الأصول وفي حال تحققت أرباح للمؤسسة وكان معدل العائد على الأصول أعلى من سعر الفائدة فإن زيادة معدل الرفع المالي يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق المساهمين والعكس.

مجموع الديون / مجموع حقوق المساهمين × 100.

نسبة الديون قصيرة الأجل إلى حقوق المساهمين = (الديون قصيرة الأجل / مجموع حقوق المساهمين) × 100.

كما يتم احتساب نسبة هيكل رأس المال بقسمة الديون طويلة الأجل على رأس المال المتوفر حسب الصيغة التالية:

(الديون طويلة الأجل / مجموع حقوق المساهمين (أسهم عادية وممتازة)) × 100.

وتبين هذه النسبة حجم الديون المستقلة من رأس المال المتوفر ومقارنتها مع الشركات الأخرى لتحديد حجم المخاطر وتعتبر الشركات التي تمول الجزء الأكبر من رأس مالها عن طريق الديون الأكثر خطورة من تل التي تنخفض فيها نسب المديونية.

ج- نسبة الملكية: وتحتسب هذه النسبة في تحديد النسبة المثوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة التصفية.

(حقوق المساهمين بالأسهم العادية / مجموع الأصول) × 100.

د- نسب تغطية الدين: وتعتبر هذه النسبة مقياس لقدرة المؤسسة على توليد تدفقات التغذية السنوية من أنشطتها التشغيلية لخدمة ديونها قصيرة الأجل وطويلة الأجل وكلما كانت النسبة مرتفعة فإن الشركة تملك تدفقات نقدية إضافية لتغطية ديونها قصيرة الأجل بما في ذلك الجزء المستحق من الديون طويلة الأجل بالإضافة إلى مجموع الديون طويلة الأجل<sup>1</sup>.

التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية / مجموع الديون.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 51-58.



هـ- نسبة تغطية الفوائد: وتسمى أيضا بعدد مرات تحقق الفائدة وتوفر هذه النسبة صورة سريعة عن قدرة الشركة على دفع فوائد الديون، ومع ذلك فان تغطية الفوائد مع نسبة 1.5 يعتبر عموما الحد الأدنى من مستوى الأمان لأي شركة مهما كان نوع الصناعة.

الأرباح قبل الفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد.

الأرباح قبل الاستهلاكات والفوائد والضرائب / مصروفات الفوائد.

و- نسبة خدمة الديون طويلة الأجل: تقيس هذه النسبة مدى قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على مواجهة الفوائد وأقساط القروض طويلة الأجل التي تستحق خلال الفترة المالية.

صافي ربح العمليات التشغيلية / الفوائد وأقساط الدين ودفعات التأجير المستحقة سنويا.

#### 5- نسب القيمة السوقية (نسب السوق)

تستخدم هذه النسبة من اجل إيجاد العلاقة بين السعر والسهم (القيمة السوقية) وبين كل من ربحيته وقيمتها الدفترية وبالتالينعكس مؤشرات عن المؤسسة والتوقعات المستقبلية لهذا الأداء، فعند ارتفاع معدلات الربحية فان ذلك يعد مؤشرا عن كفاءة إدارة الأصول وإدارة القروض وبالتالي: ارتفاع القيمة السوقية لأسهم العميل طالب الائتمان ومن تلك النسب<sup>1</sup>:

معدل عائد (ربحية) السهم = صافي الربح بعد الضريبة والفائدة / عدد الأسهم.

معدل عائد (ربحية) السهم = صافي الربح بعد الضريبة والفائدة / عدد الأسهم.

وهي تقيس مدى الزيادة أو الانخفاض للقيمة الدفترية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية.

نسبة القيمة السوقية إلى الاسمية = السعر السوقي للسهم / القيمة الاسمية للسهم.

وهي تقيس التكلفة التاريخية للأسهم مقارنة بالقيمة السوقية للسهم فإذا كانت اقل من الواحد صحيح فان هذا يدل على أن الشركة لم تحقق أي قيمة إضافية لحملة الأسهم.

عائد التوزيع للسهم = السعر السوقي للسهم / ربحية السهم.

لها أي مدلول إلا بمقارنتها بمعدل

معياري آخر، والتي يمكن الحصول عليه من خلال استخلاص المعدلات والنسب المثوية المستخلصة من القوائم المالية السابقة لنفس العميل أو العملاء من نفس الصناعة التي ينتمي إليها نشاط العميل.

<sup>1</sup> فهد راشد مسعود الهاجري، مرجع سبق ذكره، ص43.

## 6- نسب المديونية

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وذلك مقارنة مع التمويل الداخلي وتكون النسب كالتالي<sup>1</sup>:

أ- نسبة الملاءة العامة: تقيس هذه النسبة حجم الديون التي يساهم بها الغير في تمويل إجمالي أصول المؤسسة، حيث كلما تدنت هذه النسبة دل على أن المؤسسة تعتمد في تمويل أصولها على أموالها الخاصة.

$$\text{نسبة الملاءة العامة} = \text{مجموع الديون} / \text{إجمالي الأصول.}$$

ونذكر هنا انه كلما زادت هذه النسبة كلما قلت قدرة المؤسسة على الاقتراض من جديد.

ب- نسبة الاستقلالية المالية: تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، ومن ثم تحديد درجة اعتماد المؤسسة على التمويل الخارجي مقارنة بالتمويل الداخلي.

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \text{الأموال الخاصة} / \text{مجموع الديون.}$$

ج- نسبة التمويل الدائم: تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأموال الثابتة وتحسب.

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{الأموال الدائمة} / \text{الأصول الثابتة.}$$

ونذكر هنا انه كلما زادت هذه النسبة دل ذلك على أن المؤسسة لديها هامش أمان يجعلها تتعد عن العسر المالي.

د- نسبة القدرة على السداد: تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على سداد ديونها المالية.

$$\text{نسبة القدرة على السداد} = \text{ديون مالية طويلة الأجل} / \text{القدرة على التمويل الذاتي.}$$

يجب أن تكون هذه النسبة اقل من 3-4.

## نسب المردودية:

تعتبر نسب المردودية من المؤشرات الأساسية لقياس كفاءة المؤسسة من حيث الأداء، وتمثل هذه النسب في نسب المردودية المالية، المردودية الاقتصادية والمردودية التجارية.

## 1- المردودية المالية:

تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تتمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية:<sup>2</sup>

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة.}$$

<sup>1</sup> Elearning.univ-bba.dz, 10:30, 22/06/2021.

<sup>2</sup> إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سبق ذكره، ص267

### المردودية الاقتصادية:

تتم بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية وتحسب كالتالي:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول الاقتصادية}}^1$$

### المردودية التجارية:

تعبّر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال. وتحسب كالتالي:

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الضريبة}}$$

## المبحث الثالث: عموميات حول اتخاذ القرارات المالية

إن للتحليل المالي دور كبير في إتخاذ القرارات وإلزامي أساسا إلى صحة الوضع المالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئتها وهذا بضمان الإستمرارية كما يضمن سلامة القرارات، وعليه فإن دور التحليل المالي في إتخاذ القرار يتطلب كما هائلا من المعلومات. وكذا التعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيها ومراكز الضعف لتفاديها.

### المطلب الأول: ماهية اتخاذ القرار

#### أولا- مفهوم اتخاذ القرار:

**تعريف 1:** عبارة عن اختيار لسلوك معين من بين أكثر من بديل للسلوكيات أو التعريفات المنتظرة ومن ثم فإن اتخاذ القرار يتطلب توفر المعرفة والإدراك الكافي بالسلوكيات البديلة وفهم وتحديد السلوكيات على وجه الدقة وتقييم تلك البدائل كأساس لعملية الاختيار.<sup>2</sup>

**تعريف 2:** على أنه البديل من البدائل الممكنة القابلة للتحقيق وفق الموارد المتاحة.<sup>3</sup>

**تعريف 3:** تمثل هذه الوظيفة جوهر العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المؤسسات حيث إن اتخاذ القرار يعد أساس العملية الإدارية لأي تخصص وظيفي في المنظمة، وتهدف هذه القرارات إلى تحقيق هدف استراتيجي يتمثل في تعظيم ثروة الملاك وتعظيم

<sup>1</sup> مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص88

<sup>2</sup> شنوسي لمياء، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2014، ص62.

<sup>3</sup> رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرأ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011، ص13.

القيمة السوقية للسهم الواحد بالإضافة إلى تحقيق أقصى العوائد الممكنة للمؤسسة، مع الحفاظ على السيولة وتمثل هذه القرارات في قرار التمويل، قرار الاستثمار، بالإضافة إلى قرار توزيع الأرباح<sup>1</sup>.

**تعريف 4:** عملية اختيار واعية لأحد البدائل من بين مجموعة من البدائل المتاحة لتحقيق هدف معين أو معالجة مشكلة معينة قائمة<sup>2</sup>.  
وعليه فإن اتخاذ القرار هو: على أنه عملية اختيار لأحد البدائل من بين البدائل الممكنة من أجل تحقيق هدف معين.  
ثانياً- **مميزات اتخاذ القرار:** يمكننا تحديد ماهية عملية اتخاذ القرارات الإدارية من خلال تحديد الصفات المميزة لهذه العملية والتي نلخصها فيما يلي<sup>3</sup>:

- أنها عملية قابلة للتشديد، أي الوصول إلى أقصى حد ممكن من المعقولة والرشد؛
- أنها عملية تتأثر بعوامل ذات صبغة إنسانية واجتماعية، أي أنها تتأثر بشخصية متخذ القرار والتابعين وكل من يتأثر بهذا القرار؛
- أنها عملية تمتد في الماضي والمستقبل، وتتبع هذه الصفة من كون القرارات المتكررة تكون امتدادا واستمرارا لقرارات سبق ذكره
- أنها عملية تقوم على الجهود الجماعية المشتركة لأنها نتاج جهد مشترك، سواء كان هذا الجهد مباشر أو غير مباشر
- أنها عملية تتصف بالعمومية والشمول، من حيث القدرة على اتخاذها، ينبغي أن يتوافر في جميع من يشغلون المناصب الإدارية على اختلاف مستوياتها العليا والوسطى والمباشرة،

### ثالثاً- ركائز اتخاذ القرار:

- لكي تتخذ القرارات بشكل علمي ومدروس بعيدا عن العشوائية والارتجالية. ينبغي أن يستند أي قرار سليم صادر عن أي عون اقتصادي وبالأخص المؤسسة على ثلاث ركائز أساسية وضرورية ويمكن تلخيصها فيما يلي<sup>4</sup>:
- مدخلات القرار، والتي تمثل المتغيرات والمعلومات التي يجب أن يأخذها المسير في الحسبان عند إقدامه على اتخاذ القرار، الأمر الذي يبرز أهمية وجود نظام للمعلومات بالمؤسسة يمكن الاعتماد عليه في توفير ما يلزم من معلومات صالحة في الوقت المناسب وبالذقة المطلوبة وبالتكلفة المعقولة؛
  - مخرجات القرار والتي تمثل القرار المتوصل إليه من طرف المسير من خلال المفاضلة بين مختلف البدائل المتاحة.

<sup>1</sup> سمير بوعافية دو آخرون، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص: 239.

<sup>2</sup> فطيمة الزهرة قوامز، دور نظام المعلومات الخاسبي في اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2016، ص: 26.

<sup>3</sup> نقلا عن محمد حافظ الحجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة 2006، دار الوفاء للنشر والإسكندرية، مصر، 2006، ص 105.

صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، 2012، ص 28.

<sup>4</sup> هوارى سويسبي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرارات في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 189 — 190.

- قاعدة أو قواعد القرار، ويقصد بها الأساس التي يتم الربط بين مدخلات ومخرجات القرار، حيث تتمثل في معيار أو مجموعة المعايير المعتمدة لاختيار البديل أو البدائل الأفضل، بعد تزويد متخذ القرار (المسير) بالمعلومات الصالحة المتأتية (مدخلات القرار) من نظام المعلومات؛

وطبقا لهذه الركائز يتخذ صانع القرار، وبالأخص مسير المؤسسة العديد من القرارات المالية، ويكون القرار جيدا إذا حقق الهدف المرجو من اتخاذه، إذ أن الهدف يستخدم أيضا كمعيار لتقييم القرار.

### المطلب الثاني: خصائص اتخاذ القرار وأهميته

أولاً- خصائص اتخاذ القرار: يتسم القرار في المؤسسة بجملة من الخصائص نذكرها كما يلي<sup>1</sup>:

- التعقيد، أي أن هناك عدة عوامل متداخلة فيه، وبالتالي يحتاج اتخاذ القرار إلى عمق في التحليل ودوره على الربط بين مختلف المتغيرات الداخلة في العملية؛
- التكلفة والجهد، ذلك أن اتخاذ القرار يحتاج قبلا إلى تخصيص موارد لجمع المعلومات ومعالجتها، وتخصيص موارد لتنفيذ مختلف الأعمال المرتبطة باتخاذ القرار؛
- عدم التأكد، كحالة عالية، وهو ما يجعل النتائج احتمالية ومحفوفة بالمخاطرة.

ثانيا: أهمية اتخاذ القرار: كلما زادت أهمية القرار كان على متخذه أن يجمع معلومات كافية عنه وتتعلق الأهمية النسبية للقرار بالعناصر التالية<sup>2</sup>:

- عدد الأفراد الذين يتأثرون بهذا القرار، ودرجة تأثرهم؛
- كلفة القرار والعائد، حيث تزداد أهمية القرار كلما كانت التكاليف الناشئة عنه منخفضة، أو العائد المتوقع من تنفيذه مرتفعا.

### المطلب الثالث: مراحل وأنواع القرارات المالية

أولاً- مراحل اتخاذ القرار:

- 1- تحديد المشكلة بوضوح ودقة: إن تعريف المشكلة بوضوح ودقة تأمين يمثل نصف الحل، إذ لا يعيق البحث عن حل المشكلة غامضة، ولا يمكن تحليل علاقتها (العلاقات ما بين المتغيرات) إذا لم تعرف المتغيرات التي تحكمها أولا، ثم العلاقات السببية فيما بينها؛
- 2- تحديد الهدف أو الأهداف: و المقصود هنا هو تحديد نقطة الوصول، أي ماذا نريد؟ فلا يعقل أيضا السير نحو نقطة مجهولة. ويجب أن يكون الهدف واضحا ودقيقا لا يشوبه أي غموض؛

<sup>1</sup> رحيب حسين، مرجع سبق ذكره، ص15.

<sup>2</sup> بن خروف جلية، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية قسم علوم تسيير، 2008، ص 79.

بعد جمع البيانات حول المشكلة تتم معالجتها حتى تصبح معلومات للاستخدام. يتعين الحرص على جمع بيانات دقيقة وصادقة، فلا يعتني إلا بالبيانات التي ستفيدنا في البحث عن الحل المناسب.

**3- صياغة المشكلة بصور رمزية (معادلات ، أشكال ، شبكات ،...)** ما أمكن ذلك: حيث أن التعبير الكمي عن المشكلة

سيساعد على استخدام الأساليب العلمية لإيجاد الحل الأفضل. ولكن في بعض المسائل (كالمسائل الاجتماعية أو الثقافية) قد يصعب التعبير بصدق عن مشكلة بصورة رياضية، وهنا يمكن أن تأخذ الصياغة شكل تساؤل أو تساؤلات أساسية بحيث يفهم ما هو المشكل وما إطار أو حدود معالجته.

**4- تحديد البدائل الممكنة:** ويعني تحديد كل الحدود الممكنة للمشكلة المطروحة، وهو ما يعرف في البرمجة بمنطقة الحلول الممكنة. في كل حل يحقق دالة الهدف وفق لقيود المشكلة والمعايير المحددة يعتبر حلاً ممكناً .

وإذا كان الأمر سهل في بعض الحالات التي تكون فيها الاختيارات محددة وواضحة، فإنه في أحيان أخرى يقتضي الأمر جهداً وتقنيات لتحديد الاختيارات الممكنة، كأن يلجأ إلى أسلوب العصف الذهني **brainstorming** من خلال إشراك و الفنيين أو ذوي العلاقة بموضوع القرار أو الاستعانة برسم شجرة قرار أولية وعرضها على ذوي الاختصاص في موضوع القرار قصد تنبيه متخذي القرار إلى بدائل أخرى ممكنة غفل عنها، كما يمكن الرجوع إلى أسلوب المقارنة مع مؤسسات أخرى **benchmarking** لإستكشاف بدائل ممكنة أخرى.

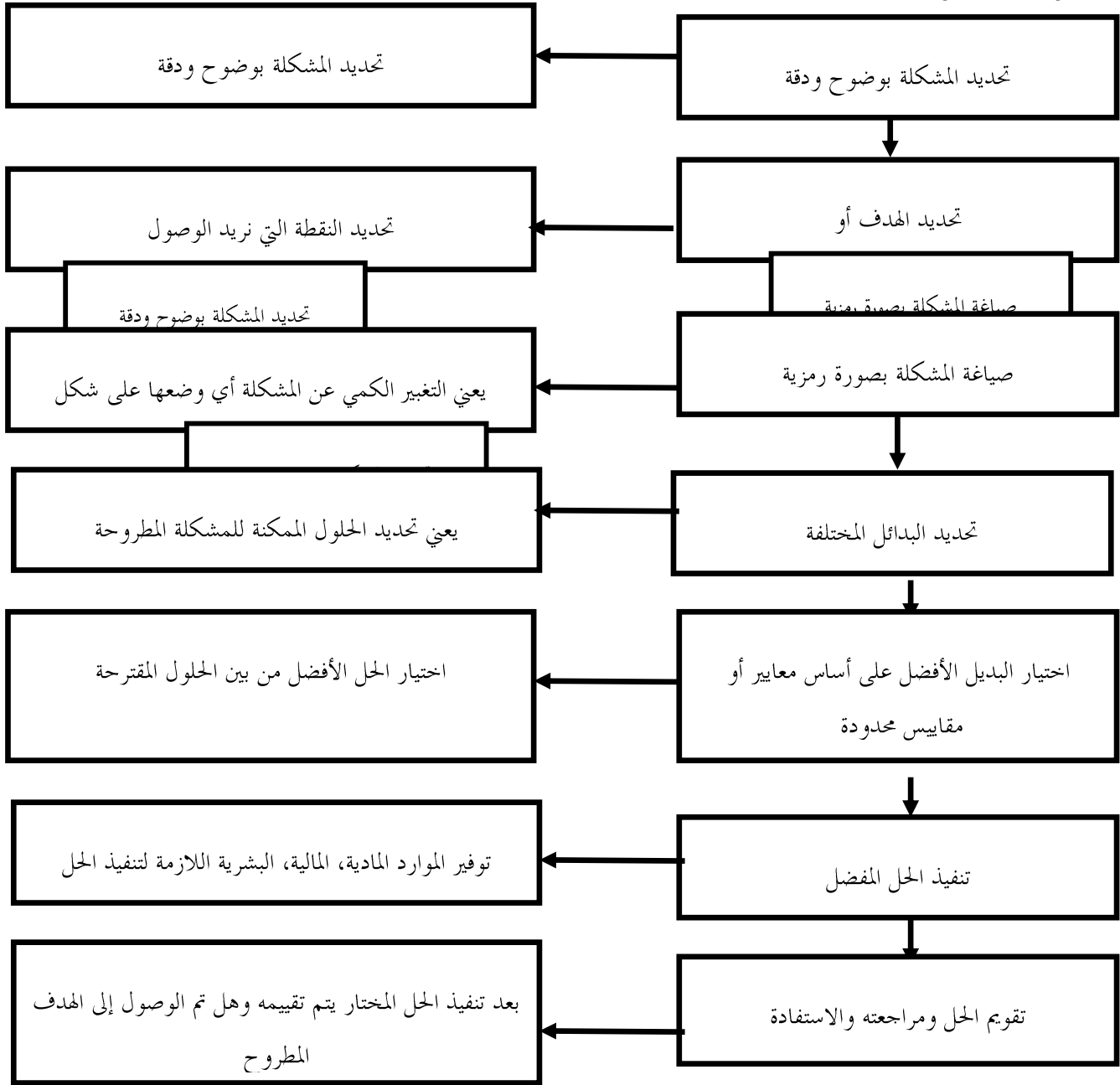
**5- إختيار البديل الأفضل على أساس معيار أو معايير محددة:** إذ لا يمكن القول أن حلاً أفضل من حل آخر إلا على أساس معيار محدد ، فليس هناك أغلبية مطلقة في الحياة.

**6- تنفيذ الحل المفضل:** ويعني تسخير الموارد (البشرية، المادية، والمالية...) اللازمة لتنفيذ الحل المفضل. ولا ننسى أنه قد تم التفكير في الموارد منذ تحديد الهدف وإختيار المعيار أ والمعايير وعلى سبيل المثال عند إختيار معيار الأجل (مدة الإنجاز) لا بد أن يكون ذلك بمراعاة الإمكانيات المتاحة.

**7- تقويم الحل ومراجعته والإستفادة من التغذية الرجعية:** بعد تنفيذ الحل لا بد ، بعد مدة أن يتم تقويم هذا الحل ، وهل تحقق الهدف المسطر أو الأهداف المسطرة ، ولماذا لم يتحقق بالشكل المطلوب ؟ ومثل هذا التحليل، الذي يهدف إلى تحسين الحل، أو البحث عن حل آخر، يعرف بالتغذية الرجعية (أو العكسية)<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رحيم حسين، مرجع سبق ذكره، ص 17 – 18.

الشكل (1): مراحل اتخاذ القرار



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على معلومات سابقة

ثانيا- أنواع القرارات المالية: هناك 3 أنواع من القرارات المالية نذكرها كالتالي:

### 1- الاستثمار

تعريف الاستثمار: هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد (المستثمر) في لحظة معينة ولفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقصر وربطها

بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن:

- القيمة الحالية لتلك الأموال التي تخلى عنها في سبيل الحصول على ذلك الأصل أو الأصول؛
- النقص المتوقع في قوة تلك الأموال الشرائية بفعل التضخم؛

- المخاطر الناشئة عن احتمال عدم حصول التدفقات المالية المرغوب فيها كما هو متوقع<sup>1</sup>.
  - إن قرارات الإستثمار ونظرا لأن عوائد المستقبل غير معروفة بدرجة من الدقة والضمان، فإن هذه القرارات لا بد أن تتعرض لدرجة من المخاطر، فكلما زادت الرغبة في تحقيق أكبر عائد كلما زادت درجة المخاطر، لذلك ينبغي تقييم قرارات الإستثمار في ضوء متغيرين رئيسيين هما<sup>2</sup>:
  - العائد المتوقع؛
  - المخاطرة المحتملة.
- وكذلك لقبول أي قرار استثماري يستلزم وجود معيار معين للحكم على عوائد الاستثمار في المستقبل، وعلى أساس هذا المعيار يتم القبول أو الرفض للفرص الاستثمارية المقترحة، وعادة ما يكون هذا المعيار قريبا أو مساويا لتكلفة تمويل هذه الاستثمارات. وبذلك تكون عملية حساب تكلفة التمويل من العناصر المهمة في قرارات الاستثمار أيضا بالإضافة إلى أهميتها في قرارات التمويل.
- وعادة تنقسم قرارات الاستثمار حسب البعد الزمني للعوائد المتوقع تحقيقها إلى:
- **القرارات الإستثمارية قصيرة الأمد:** تدور هذه المجموعة من القرارات حول الإستثمار في الموجودات المتداولة والتي تشكل جزءا مهما من حركة الإستثمار الداخلي في شركات الأعمال؛
  - **القرارات الإستثمارية طويلة الأمد:** تهتم هذه المجموعة من القرارات بالإنفاق الإستثماري الطويل الأمد والمتمثل بالإستثمار في الموجودات الثابتة.

## 2- قرار التمويل

هو من أعقد القرارات التي تمارسها الإدارة المالية هي تلك القرارات المتعلقة بتحديد وصياغة هيكل التمويل لشركة الأعمال والذي تصل من خلال إختيار هيكل التمويل الأمثل إلى تعظيم ثروة الملاك أو تعظيم القيمة السوقية للسهم، وذلك من خلال تحقيق الحد الأدنى لكلفة التمويل، وفق إفتراض أساس مفاده أنه كلما إنخفضت كلفة التمويل والنتائج عن خلق الميزج الأمثل لمصادر التمويل ، كلما ارتفعت القيمة السوقية للسهم، وعلى ضوء هذا الإفتراض تمارس الإدارة المالية نشاطا وظيفيا غاية في الأهمية تسعى من خلاله إلى تحديد النسبة المثلى لكل نوع من مصادر التمويل ، أضف إلى ذلك اهتمامها بشكل العلاقة التي يجب أن تكون بين التكوين الإستثماري لشركة الأعمال وبين قرارات التمويل فيها، حيث أنها تنظر للعلاقة من زاوية ومعدل العائد على الإستثمار المتوقع تحقيقه وكلفة التمويل التي تتحدد وفق مصادر تمويل تلك الإستثمارات.

إن إهتمام المدير المالي قبل اتخاذ القرار التمويلي وبعده هو التأكد من أن الأموال المطلوبة ممكن:

- توفيرها في الوقت المناسب؛
- توفيرها خلال فترات زمنية مناسبة؛

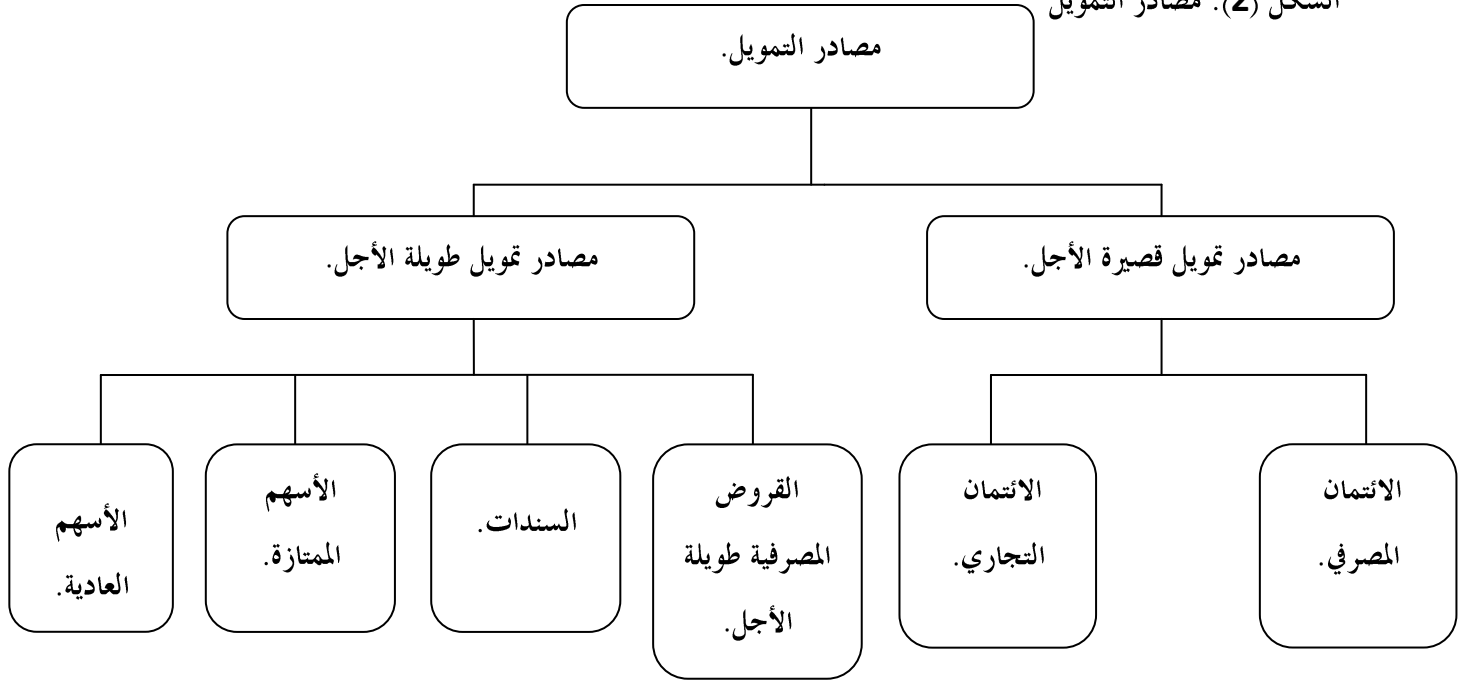
<sup>1</sup> عبد الكريم الخيري، أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019، ص101.

<sup>2</sup> حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2008، ص 46-47.



- توفيرها بأقل كلفة ممكنة؛
  - استثمارها في المجالات الأكثر فائدة؛
- وتعزز الإدارة المالية نشاطها التمويلي بضرورة الأخذ بعين الاعتبار جملة متغيرات تعتبر أساسية في اتخاذ القرار التمويلي وهي:
- هيكل التمويل المطلوب؛ المرونة؛ الكلفة؛ الزمن.
- حيث تشكل هذه المحددات الأبعاد الرئيسية لإتخاذ القرار المالي<sup>1</sup>.

الشكل (2): مصادر التمويل



المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على مكتسبات قبلية

### 3-قرارات توزيع الأرباح

وتتضمن مجموعة قرارات هذا النشاط كافة الأمور التي تحدد النسبة المئوية للأرباح النقدية التي توزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية، وزمن توزيع هذه الأرباح.

وهذا يعني ومن خلال نسبة التوزيع وتحديد الأرباح التي يجب أن تحتفظ بها الإدارة المالية داخل شركة الأعمال بشكل مقسوم أرباح محتجز (احتياطي الأرباح) والذي يعتبر مصدرا مهما من مصادر التمويل الداخلي يعزز قرارات الإدارة المالية عندما تبحث عن مصادر التمويل المناسبة.

ومن المؤكد أن مجموعة القرارات التي تدخل عملية التوزيع تكون مهمة للإدارة المالية نظرا للربغبات المتعارضة فيما بين المستثمرين والإدارة، فالمستثمرون يرغبون بزيادة مكاسبهم النقدية من خلال توزيع نسبة أكبر من الأرباح عليهم. في حين تفضل الإدارة زيادة الجزء المحتجز لضمان أموال مهمة لأغراض التوسع الاستثماري داخل شركة الأعمال.

وهنا يمكن أن نسأل، متى تلجأ الإدارة المالية إلى توزيع الأرباح؟ ومتى يتم احتجازها؟

<sup>1</sup> حمزة محمود الزبيدي، مرجع سابق، ص 48.

في ضوء الإجابة على هذا السؤال نلاحظ مدى أهمية هذه المجموعة من القرارات المالية على ضمان فعل دورها في تعظيم ثروة الملاك أو في تعظيم القيمة السوقية للسهم الواحد.

المحتوى المعلوماتي لسياسة توزيع الأرباح: إذ تعتبر سياسة توزيع الأرباح من العوامل المؤثرة على قيمة المؤسسة من خلال أنها تقدم حلاً لمشكلة عدم التأكد التي يعاني منها المستثمرون في سوق الأوراق المالية.<sup>1</sup>

الاعتبارات القانونية: إذ يعتبر القانون أن هذه السياسة تعتبر ميزة بالنسبة للمؤسسات التي تعتمد عليها.<sup>2</sup>

### المبحث الرابع: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساساً إلى صحة الوضع التالي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيئتها وهذا بضمن الاستمرارية كما يضمن سلامة القرارات، وعليه فإن دور التحليل المالي في إتخاذ القرار يتطلب كما هائلاً من المعلومات. وكذا التعرف على طرق التمويل وكذا مواطن القوة لتعزيزها ومراكز الضعف لتفاديها ومن خلال كل هذا سنتناول من خلال المطالب التالية:

#### المطلب الأول: دور النسب المالية في اتخاذ القرار

تشكل النسب المالية جانبا هاما في عملية التحليل المالي لنشاط ونتائج أعمال المؤسسات الاقتصادية وأكثرها فعالية لذلك فإن التحليل المالي بالنسب المالية هدف رئيسي وهو شرح وفهم البيانات الواردة في القوائم المالية والتقارير المالية من اجل تكوين قاعدة من المعلومات تساعد متخذ القرار عند اتخاذه لقرارات مالية، إضافة إلى استخداماتها المتعددة حسب القائم بعملية التحليل المالي.

النسب المالية هي علاقة بين قيمتين ذات معنى أو محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلوماتين الخاصتين إما اعتماداً على تحليل كل معلومة على حدة وإما بقائمة مالية، لتزويد الهيئات المعنية بالتحليل بفهم أفضل لوضعية المنظمة.

وتقدم النسب المالية تحليلاً دقيقاً للربحية وخدمة الدين وكذا السيولة بأنواعها فلا نعطي نسبة واحدة من المعلومات تحليلاً كافياً لاتخاذ القرار أو التعرف على أساليب مشكلة ما، بل يجب تحليل مجموعة من النسب لأنه لكل نسبة دور في اتخاذ القرار.

فنسبة الربحية تعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المنظمة قراراتها الاستثمارية والمالية، ونسب السيولة تعبر عن مدى قدرة المنظمة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل، نسب النشاط تساعد المنظمة في قراراتها المتعلقة بالتخطيط، والرقابة المالية، نشاط المنظمة وإنجازاتها.<sup>3</sup>

#### المطلب الثاني: دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار

سنتطرق من خلال هذا المطلب عن دور مؤشرات التوازن المالي في اتخاذ القرار الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمدى قدرة المؤسسة على الحفاظ بدرجة كافية من السيولة تضمن لها تعديل دائماً للتدفقات النقدية<sup>4</sup>:

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 49.

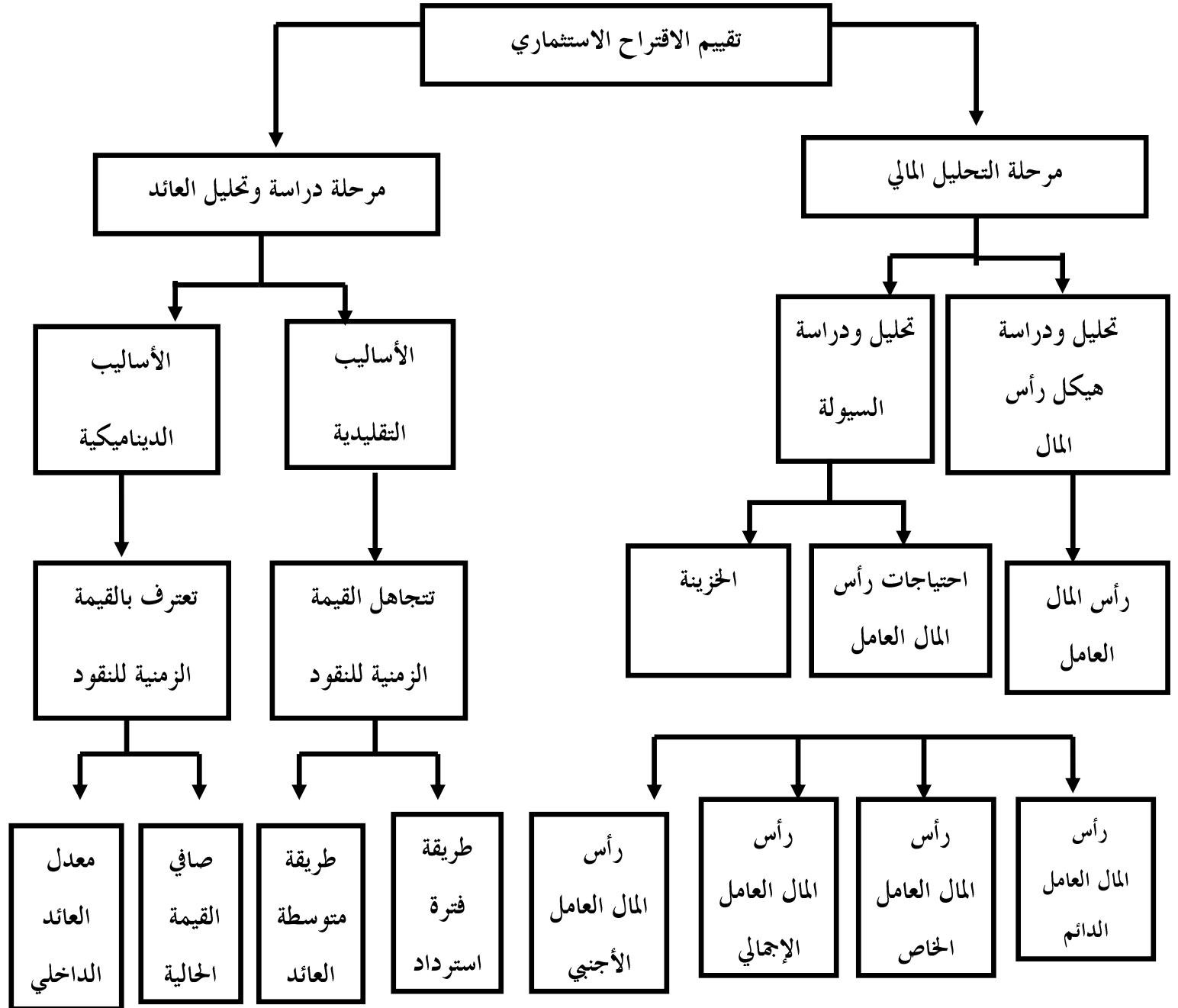
<sup>2</sup> مليكاوي مولود، مطبوعة محكمة في مقياس الاستراتيجية المالية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، ص 69.

<sup>3</sup> السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد او لحاج، 2017، ص 53.

<sup>4</sup> عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى الإسكندرية، دار الجامعية، مصر، ص 21.

إن المؤشرات التوازن المالي تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة فهي تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصدر التمويل المثلى وقرار التخطيط كما أنها تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة وحول الهيكل المالي للمؤسسة فإنها تساعد على اتخاذ القرار الاستثماري.

الشكل (3): دور مؤشرات التوازن في إتخاذ القرارات



المصدر: حنفي عبد الغفار، أساسيات التحليل المالي ودراسات الجدوى الإسكندرية، دار الجامعية، مصر، ص 22.

## المبحث الخامس: الدراسات السابقة

### أ- الدراسات السابقة باللغة العربية

- دراسة لزعر محمد سامي مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير جامعة منتوري قسنطينة 2012/2011

عاج لزعر محمد سامي في رسالته التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث قام باستعمال التحليل المالي لدراسة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي.

حيث أسقط دراسته على واقع مؤسسة صيدال الأم، وما يشبه مذكرتنا هو عنصر التحليل المالي وتفصيله للأدوات المستعملة للتحليل من نسب مالية ومؤشرات التوازن وإختلافنا في كون إستعملنا التحليل المالي من أجل إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الإقتصادية أما هو إستعمله لدراسة القوائم المالية.

- دراسة هواري سويسي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير جامعة الجزائر 2008

عاج هواري سوسي في رسالته المعنونة تقييم المؤسسة ودوره في إتخاذ القرار في إطار التحولات الإقتصادية بالجزائر.

تعالج هذه الأطروحة موضوع تقييم المؤسسات في ظل التحولات الإقتصادية التي شهدتها الجزائر ودورها في إتخاذ القرار أسقط دراسته على واقع مجمع صيدال، حيث تعرض إلى نفس العنصر الذي تمت دراسته في مذكرتنا وذلك حول إتخاذ القرار وأنواع القرارات في المؤسسة الإقتصادية، وإختلف في دراسته حول أثر التحولات الإقتصادية في الجزائر في إتخاذ القرار بينما تعرضنا إلى دور التحليل المالي في إتخاذ القرار.

- دراسة بن مالك عومار مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة

2011.

عاج بن مالك عومار في رسالته المعنونة المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، وأسقط دراسته في شركة

الإسمنت السعودية 2010/2006

تطرق إلى التحليل المالي من أهمية وخصائص ودور وإختلف عن دراستنا في دور التحليل المالي في تقييم الأداء.

### ب- الدراسات السابقة باللغة الفرنسية

دراسة بلحوسين عبد الكريم وموساوي أنيس (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر) جامعة مولود معمري تيزي وزو

2017/2016

عاج الباحثان في رسالتهما التحليل المالي ودوره في إتخاذ القرارات المالية، حيث تطرقا لنفس العناصر من التحليل المالي إلى دوره في

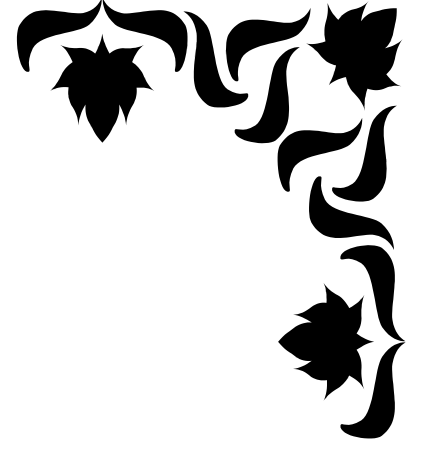
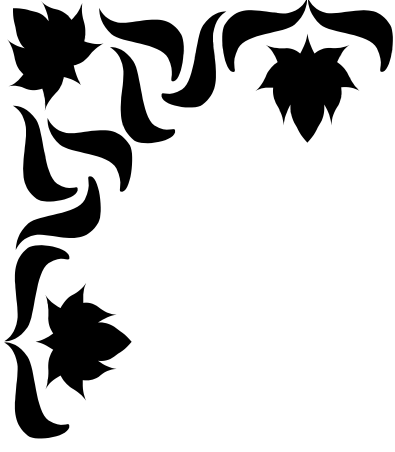
إتخاذ القرارات المالية بواسطة دراسة النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

حيث أسقطا دراستهما على واقع المؤسسة الوطنية لصناعة الأجهزة المتزلية لولاية تيزي وزو والإختلاف يكمن في فترة وموقع

الدراسة حيث كانت فترة الدراسة للسنوات 2015/2014/2013

## خلاصة الفصل الأول:

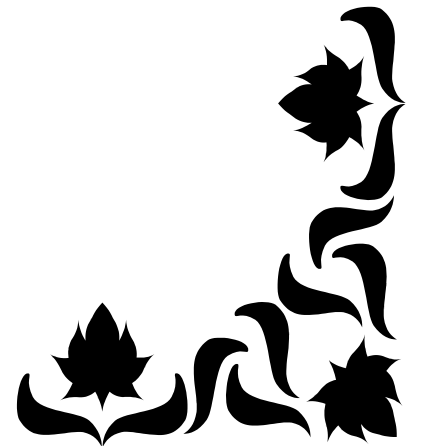
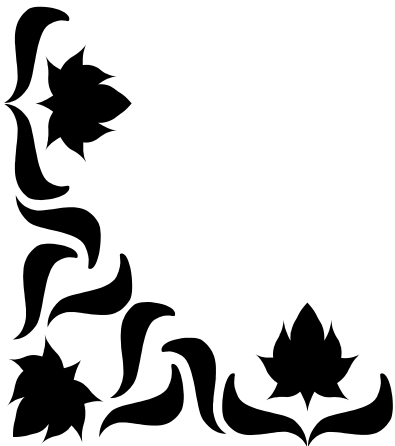
يعتبر التحليل المالي اداة لتصميم وتشخيص أداء المؤسسة وذلك من خلال التعرف على أهم النسب المالية التي تتبعها في التحليل المالي يعتمد على النسب والمؤشرات المالية، لإعطاء معلومات أكثر دقة وهو عملية تمويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية التي تستخدم كأسلوب لإتخاذ القرار الصائب والسليم لتمكين المؤسسة من تحسين الوضعية المالية حيث يعتبر القرار أمر ضروري داخل المؤسسة ليتمكن من مراقبة نشاط المؤسسة.



# الفصل الثاني

التحليل المالي وإتخاذ القرارات المالية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

**EMBAG**



## المبحث الأول: بطاقة تعريفية لمؤسسة EMBAG

تعد المؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة من أهم فروع الجمع الصناعي للورق والسيليلوز، حيث أن لها أهمية ترجع أساسا إلى الدور الذي تقوم به في وسط اقتصادي من خلال عمالها، بالإضافة إلى ذلك ترقية النشاط الوطني وتشجيع المنتجات المحلية، كما تعتبر من أهم الأقطاب الصناعية في مجال صناعة الورق والسيليلوز على الصعيد الوطني.

## المطلب الأول: تقديم المؤسسة

ظهرت الشركة الوطنية للصناعات السلولوزية بموجب الأمر رقم 68/11 المؤرخ في 27 جانفي 1968، ثم تمت إعادة هيكلتها وتغيير اسمه إلى: الشركة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة بالورق والورق المقوى بمقتضى المرسوم رقم: 192/85 الصادر بتاريخ 23 جويلية 1985 وهي تسعى إلى إطار المخطط الوطني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى استغلال وتنمية نشاطات إنتاج العجينة السلولوزية وورق التغليف، وكذا الورق السميك والمنتوج وتحويله إلى صناعات تامة ونصف مصنعة. وفي سبتمبر 1998 تحول المصنع الصناعي للورق والسيليلوز إلى طاقة إنتاجية قدرها: 300.000 طن سنويا ورقم أعمال قدره: 6.5 مليار دج.

ويتوفر الجمع على تسعة وحدات مستقلة ومؤسسة للتسيير تحوي أربع مركبات لإنتاج العلب وشبكة لتوزيع المنتجات الورقية وشبكة للورق المسترجع والمستعمل.

ومن بين أهم وحدات الجمع:

- مركب الورق بسعيدة: يختص في صناعة عجين الورق وورق التغليف وأكياس الكرتون وذلك لما تتوفر عليها المنطقة من مواد أولية "الحلفاء" و"التبغ"؛
- وحدة الحراش: تقع بجي بوروية وتنتج ورق التغليف والورق المقوى انطلاقا من عملية الاسترجاع؛
- وحدة الأكياس بواد السمار: تقوم بتحويل الورق إلى أكياس وعلب بمختلف أنواعها وأحجامها؛
- وحدة الأكياس بوهران؛
- وحدة الأكياس بالأحجار: تحتوي على سلسلة إنتاج عصرية وتعمل في مجال إنتاج الأكياس كبيرة الحجم؛
- وحدة سوق أهراس: تختص في صناعة كل أنواع الورق؛
- وحدة بوروية: وحدة تختص في استرجاع الفضلات والمهملات وإعادة تصنيعها؛
- وحدة مستغانم: تختص في صناعة علب المواد المنظفة.

## 9- وحدة برج بوغريج: EMBAG مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة تختص في صناعة الأكياس كبيرة وصغيرة الحجم و

العلب القابلة للطي كما توجد وحدات أخرى تختص في عملية التوزيع، وعموما فإن أهم منتجات الجمع هي: ورق التغليف، ورق المخصص للطباعة، أوراق التنظيف، أكياس متوسطة وصغيرة الحجم العلب المطوية، أوراق الكتب واللوازم المدرسية، مسترجع منتوج الكلور.

ونحن سنركز في دراستنا على وحدة برج بوغريج EMBAG:

تقع وحدة برج بوغريريج للأكياس والعلب المطوية التابعة للمؤسسة الوطنية للتوضيب وفنون الطباعة على بعد 01 كلم جنوب المدينة في المنطقة الصناعية على الطريق الوطني رقم 5، الرابط بين مدينة البرج والمسيلة، وتربع على مساحة قدرها 28 هكتار منها 7.5 هكتار مغطى، وقامت بعملية التركيب المؤسسة الإيطالية ENGECO وقد انطلقت الأشغال يوم 11 ماي 1975، وانتهت يوم 20 أوت 1978، حيث قامت الشركة المنجزة بتشغيل الوحدة على سبيل التجربة لمدة 03 اشهر، بعدها دخلت المؤسسة فعليا في الإنتاج يوم 11 جانفي 1979.

ويتمحور نشاط المؤسسة في تلبية طلبات السوق من جهة التغليف للعديد من المواد الغذائية والصيدلانية والتحميل... الخ، كما تقوم بإنتاج العلب بكل الأصناف إضافة إلى الأكياس الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم إلى جانب هذا تستغل الفضلات من الورق في إنتاج المنتجات الثانوية كالصور وأوراق العلب، وتشغل الوحدة 562 عامل موزعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (02): عدد عمال مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة برج بوغريريج لسنة.

البيان	عمال عاديين	إطارات متوسطة	إطارات سامية	إطارات
عدد العمال	288	242	08	24
النسبة المئوية	51.24	43.06	1.42	2.27

المصدر: إدارة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

ومن بين نشاطاتها التعامل مع المؤسسات التي يرتبط نشاطها بالمؤسسة مثل:

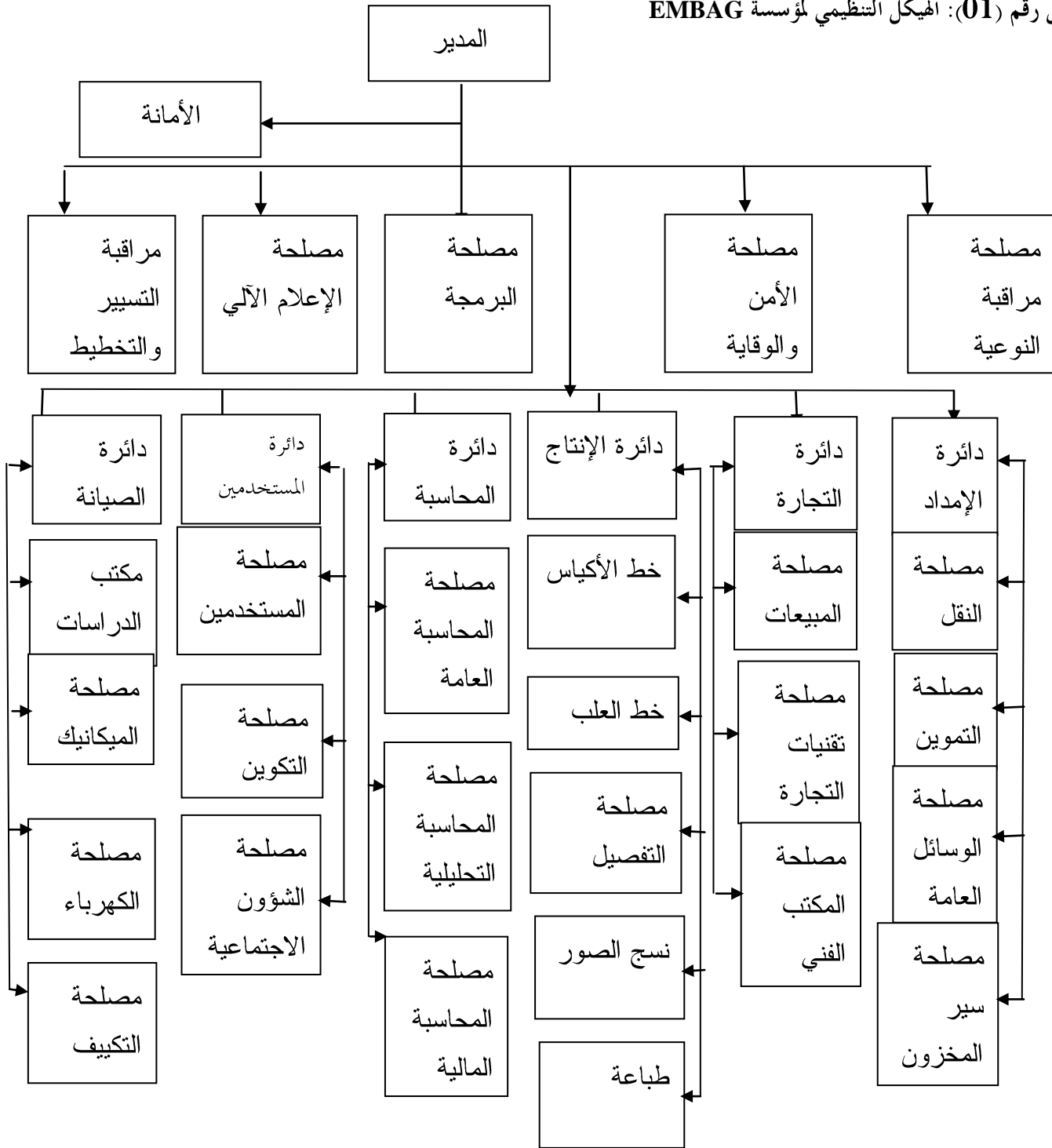
- المؤسسة الوطنية للإسمنت ومشتقاتها SNMC؛
- المؤسسة الوطنية للحبوب SOMPAC.
- ولقد وصل رقم الأعمال لهذه المؤسسة سنة 2001 إلى 30.000.000 دج وبرأس مال قدره 80.000.000 دج.
- وتتراوح القدرة الإنتاجية من مختلف المنتجات:
- ورق التغليف: 60.700 طن؛
- الورق المقوى: 25.000 طن؛
- الأكياس الكبيرة الحجم، متوسطة، صغيرة الحجم: 71.200 طن؛
- العلب المطوية: 20.000 طن؛
- صناديق الورق المقوى: 61.500 طن؛
- وبالتالي تبلغ القدرة الإنتاجية سنويا: 238.400 طن.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة EMBAG**

يمكن توضيح الهيكل المالي للمؤسسة في الشكل التالي:



شكل رقم (01): الهيكل التنظيمي لمؤسسة EMBAG



المصدر: من إعداد الطالبين باعتماد على وثائق الاصلية لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

تضم المؤسسة مديرية عامة للوحدة، وستة دوائر بالإضافة إلى خمسة مصالح وهي:

1- المديرية العامة للوحدة: مهمتها الأساسية الإشراف العام على مختلف نشاطات الوحدة، والتنسيق بين مختلف الدوائر لضمان السر الحسن للمركب؛

2- دائرة الإمداد: تضم كل عمليات التموين، النقل، تسيير المخزون؛

3- دائرة التجارة: مهمتها الأساسية تسويق المنتجات النهائية؛

- 4- دائرة المحاسبة: و تضمن التسيير المالي والمحاسبي للوحدة؛
- 5- دائرة الإنتاج: تعمل على مراقبة الإنتاج في كل مراحل بالوحدة؛
- 6- دائرة المستخدمين: مهمتها التسيير الحسن للموارد البشرية للوحدة؛
- 7- دائرة الصيانة: تضمن كل عمليات الصيانة بالوحدة؛
- 8- مصلحة مراقبة النوعية: تعمل على مراقبة نوعية المنتجات في جميع مراحل الإنتاج؛
- 9- مصلحة الأمن: المحافظة على الأمن الداخلي للوحدة؛
- 10- مصلحة البرمجة: مهمتها تحديد البرامج الإنتاجية للوحدة وطرق تحقيقه؛
- 11- مصلحة الإعلام الآلي: وتعمل على تحرير معاملات الوحدة؛
- 12- مصلحة التسيير والتخطيط: تعمل على تتبع عملية الإنتاج ووضع البرامج المستقبلية.

#### المطلب الثالث: أهداف المؤسسة

نظرا لما تكتسبه عملية التوضيب من أهمية بالغة في تطوير معظم القطاعات الاقتصادية الوطنية فإن مؤسسة تسعى للاهتمام بالمواد الأولية المتاحة على الصعيد الوطني والمتوفرة خاصة بالهضاب العليا، حيث يتحول كيميائيا إلى مادة سيلولوزية قابلة لإنتاج الورق.

كما تهدف إلى القضاء على التبذير باستعادة فضلات الإنتاج من الورق والاستفادة من الأوراق القديمة، اعتمادا على أرشفة الإدارات العمومية، وأوراق التوضيب المستعملة والجرائد والكراريس القديمة، كما تهتم المؤسسة بتطوير نوعية التغليف بشكل يلائم مع كل منتج نظرا للدور الذي يلعبه التغليف في رواج السلعة، حيث إن إغراء المستهلك يؤدي إلى سهولة تسويق المنتج. إن اقتصاد أي دولة يحتاج إلى وحدات تدعمه وتزيد من قوته وذلك بما تقوم به هذه المؤسسات الاقتصادية، من نشاط إنتاجي بالدرجة الأولى يهدف إلى تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني وعلى غرار الوحدات الاقتصادية تسعى هذه الوحدة إلى تحقيق أهداف أنشئت من أجل تحقيقها والتي يمكن تلخيصها في:

تحقيق الإدماج الاقتصادي الوطني؛ رفع قيمة الإنتاج الوطني؛ تنمية استغلال المنتوجات المستعادة؛ ترقية استغلال الغابات؛ منافسة المنتج العالمي؛ توفير مناصب الشغل.

#### المبحث الثاني: نشاط المؤسسة

المطلب الأول: منتجات المؤسسة ، اسواقها ومنافسوها

أولا- منتجات المؤسسة: مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة هي مؤسسة عمومية متخصصة في تحويل الورق بأصناف هو طباعته وتملك خطين أساسيين للإنتاج وهما:

#### 1- الخط الأول خاص بإنتاج الأكياس بأنواعها:

- أكياس كبيرة الحجم؛
- أكياس متوسطة الحجم؛
- أكياس صغيرة الحجم.

2- الخط الثاني و يختص في إنتاج العلب المطوية، بالإضافة إلى خط ثانوي يقوم بإنتاج متنوع.

ثانيا- أسواق المؤسسة:

### 1- أسواقها على المستوى المحلي:

تسوق المؤسسة منتوجاتها حسب النوعية وهي كما يلي:

أكياس كبيرة الحجم وتسوق إلى شركات الاسمنت ومشتقاته، شركات تغذية الأنعام وشركات مواد البناء؛

- أكياس صغيرة ومتوسطة الحجم الموزعين الخواص، زبائن مختصين في تعليب وتغليف المواد الغذائية القهوة.. الخ؛

- العلب المطوية أهم زبون هو شركة "صيدال"، تأتي بعدها مؤسسات مختصة في صناعة مواد التطهير والنظافة بالإضافة إلى

مؤسسات مختصة في صناعة المواد الغذائية.

### 2- أسواقها على المستوى الخارجي:

تقوم الشركة بتصدير بعض منتوجاتها من حين لآخر إلى الدول المجاورة وبالأخص تونس.

ثالثا- منافسو المؤسسة:

#### 1- الأكياس الكبيرة

- أهم المنافسين داخل ولاية برج بوعريريج (مجمع مهساس ومؤخرا تم بيعه إلى شركة اوراسكوم المصري).

- أهم منافسيها خارج الولاية (شركة خاصة موجودة في ولاية تيزي وزو).

#### 2- الأكياس الصغيرة والمتوسطة

- أهم المنافسين داخل ولاية برج بوعريريج (لا توجد منافسة).

- أهم منافسيها خارج الولاية (المنافسة منتشرة عبر كافة التراب الوطني).

### 3- العلب المطوية

- أهم المنافسين داخل ولاية برج بوعريريج (لا توجد منافسة).

- أهم منافسيها خارج الولاية وهناك منافسين لا ثالث لهما على مستوى التراب الوطني موجودان بالجزائر العاصمة وهما:

(Générale Emballage) و (Tonic Emballage)

ورغم المنافسة الشرسة الموجودة في السوق والتي يغلب عليها طابع اللاشعورية (بيع بضائع بدون فاتورة، التهرب من الضريبي والجبائي) وغيرها من التصرفات التي تصدر بالأخص من القطاع الخاص في الوقت الذي تخضع فيه المؤسسة لقوانين الدولة، تبقى المؤسسة رائدة في مجال التغليف خاصة من حيث الجودة والأسعار المعمول بها وكدليل على ما سبق ذكره فالشركة متحصله على شهادة عالمية للأيزو 9001/2000 والتي تقر بجودة هذه المؤسسة.

#### المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة

إن مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة تتوفر على إمكانيات مادية ومالية كبيرة وأخرى بشرية هائلة تعمل على تحقيق أهداف

المؤسسة وهي:

## أولاً- الإمكانيات المادية

وتظهر في الجدول التالي:

جدول رقم (03): الإمكانيات المادية لشركة التوضيب وفنون الطباعة

الإمكانيات	العدد
آلات تفصيل وتقطيع	10
آلات الطي والتلصيق السريع	10
آلات أكياس صغيرة الحجم	07
آلات الأكياس كبيرة الحجم	08
آلات طبع الورق	10
آلات تقطيع الورق والورق المقوى	04
آلات رفع الأثقال	08

المصدر: مديرية الإنتاج

## ثانياً- الإمكانيات البشرية

تتوفر المؤسسة على إمكانيات بشرية مؤهلة وذات خبرة وتعمل على السير الحسن وتحقيق الأهداف المرجوة، بحيث تنقسم

هذه الإمكانيات إلى:

- إطارات سامية؛
- إطارات؛
- أعوان التحكم، منفذين؛
- بالإضافة إلى عمال مؤقتين.

وتقوم المؤسسة بتحديد وإحصاء العمال كل شهر ونبين في هذا الجدول الإمكانيات البشرية المحصل عليها:

جدول رقم (04): الإمكانيات البشرية لكل شهر لمؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

المصلحة	ذكور		إناث		التعداد
	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	
إداريين	115	26.7%	15	3.48%	
عمال	295	68.6%	05	1.16%	
المجموع	410	95.3%	20	4.64%	430

المصدر: إدارة مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة

## المبحث الثالث: دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المالية أي مؤسسة طباعة والتوضيب برج بوغريج

سنتطرق ففي هذا المبحث إلى عرض ميزانيات لكل من السنوات 2017-2018-2019 بهدف الوصول إلى دور التحليل المالي في إتخاذ القرارات المناسبة في مؤسسة فنون الطباعة والتوضيب وذلك من خلال إبراز كل من مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية في المساعدة على ذلك.

المطلب الأول: دور مؤشرات التوازن في إتخاذ القرار لمؤسسة فنون الطباعة والتوضيب

أولاً- عرض الميزانية المالية الخاص بمؤسسة EMBAG:

سنقوم بعرض الميزانية المختصرة للسنوات 2017-2018-2019

الجدول (05): يعرض جانب الأصول للسنوات 2017-2018-2019.

2019		2018		2017		الأصول
61.44	2.455.831.124	60.61	2.518.198.959	58.29	2.360.557.160	أصول غير جارية
38.55	1540706433	39.38	1636083609	41.71	1689174591	أصول جارية
14.65	585888474	9.41	391090455	8.82	357220061	قيم الاستغلال
22.75	9094525887	22.95	953517250	24.70	1000356198	قيم قابلة للتحقيق
1.13	45365372	7.01	291475904	8.18	331598332	قيم جاهزة
100	3996537557	100	4154282568	100	4049731751	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على الميزانيات المالية للمؤسسة (الملحق 4)

الجدول (06): يعرض الميزانية المالية المختصرة لجانب الخصوم (2017-2018-2019)

2019		2018		2017		الخصوم
90.14	3.602.792.964	88.30	3.668.251.430	92.83	3.759.369.269	الأموال الدائمة
59.49	2.377.994.883	57.87	2.404.251.931	60.41	2.446.712.610	الأموال الخاصة
30.64	1.224.798.081	30.42	1.263.999.499	32.41	1.312.656.659	ديون طويلة الأجل
9.85	3.937.445.93	11.69	4.860.311.37	7.16	2.903.624.83	ديون قصيرة الأجل
100	3.996.537.557	100	4.154.282.567	100	4.049.731.752	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على ميزانيات المؤسسة (الملحق رقم 5)

ثانيا- حساب مختلف رؤوس الأموال العامة:

يعتبر رأس المال العامل جزء من رؤوس الأموال التي تمنح لتمويل الاحتياجات عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة.

يحسب رأس المال العامل بطريقتين:

الجدول (07) الطريقة (1): من أعلى الميزانية

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل = الاصول الدائنة - الاصول الثابتة	1.398.812.109	1.150.052.471	.1.146.961.840

الجدول (08) الطريقة (2): من أسفل الميزانية

البيان	2017	2018	2019
رأس المال العامل = الاصول المتداولة-ديون قصبية الأجل	1.398.812.108	1.150.052.472	.1.146.961.840

## 2 - حساب أنواع رأس المال العامل

جدول (09): أنواع رأس المال العامل لسنة 2017-2018-2019

2019	2018	2017	السنوات البيان
3.602.792.964	3.668.251.430	3.759.369.269	الأموال الدائمة
2.455.831.124	2.518.198.959	2.360.557.160	الأصول الثابتة
1.146.961.840	1.150.052.471	1.398.812.109	رأس المال العامل الدائم (الصافي) الاموال الدائمة-الأصول الثابتة
2.377.994.883	2.404.251.931	2.446.712.610	الأموال الخاصة
2.455.831.124	2.518.198.959	2.360.557.160	الأصول الثابتة
-7.783.624.1	-1.139.470.28	8.615.554.50	رأس المال العامل الخاص الأصول الخاصة - الأصول الثابتة
1.540.706.433	1.636.083.609	1.689.174.591	أصول متداولة
1.540.706.433	1.636.083.609	1.389.174.591	رأس المال العامل الإجمالي مجموع الأصول المتداولة
1.224.798.081	1.263.999.499	1.312.656.659	ديون طويلة الأجل
3.937.445.93	4.860.311.37	2.903.624.83	ديون قصيرة الأجل
1.618.542.674	1.750.030.636	1.603.019.142	رأس المال العامل الأجنبي ديون طويلة الاجل+ ديون قصيرة الأجل

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على وثائق محاسبية (الملحق رقم 4-5)

## 3- تحليل النتائج

## أ- بالنسبة لرأس المال العامل

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم قد انخفض في السنتين الأخيرتين لكنه بقي موجبا خلال فترة الدراسة، وأن قيمة رأس المال العامل الدائم جد معتبرة رغم الانخفاض الملحوظ وهو ما يؤكد أن المؤسسة تمتلك هامش أمان، وهو يشير إلى قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وهناك فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية.

## ب- بالنسبة لرأس المال العامل الخاص

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الخاص سالب خلال السنتين الأخيرتين وهذا يعني أن الأصول الخاصة للمؤسسة لا تغطي الأصول الثابتة وبالتالي فإن الموارد المالية المخصصة لتمويل الاستثمارات هي مصادر خارجية، وهو مؤشر سلبي للمؤسسة ويدل على التبعية للأطراف الخارجية.

## ت- بالنسبة لرأس المال العامل الإجمالي

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي انخفض في السنتين الأخيرتين بنسبة صغيرة، حيث تمثل تلك المبالغ القيم التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة. وهذا يعني امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة.

## ث- رأس المال العامل الأجنبي

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي موجب خلال الدراسة وهذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل كبير على ديون خاصة في المدى القصير، وبالمقارنة مع الأموال الخاصة فإن رأس المال العامل الأجنبي منخفض وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً، أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها.

## 2- احتياجات رأس المال العامل BFR:

يجب على المؤسسة خلال دورة الاستغلال أن تغطي مخزونها ومديونياتها (احتياجات الدورة) بالديون قصيرة الأجل (موارد الدورة) فإذا كان الفرق موجب بين الطرفين فذلك يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة وهذا ما يسمى احتياجات رأس المال العامل.

## جدول (10): حساب احتياجات رأس المال العامل

البيان	2017	2018	2019
الأصول الجارية - القيم الجاهزة	1.357.576.259	1.344.607.705	1.495.341.061
ديون قصيرة الأجل - السلفات المصرفية	2.903.624.483	4.860.311.37	3.937.445.93
<b>BFR = (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (ديون طويلة الأجل - الديون المصرفية)</b>	1.067.213.776	8.585.765.68	1.101.596.468

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القوائم المالية (الملحق رقم 4)

نلاحظ من خلال الجدول أن قيم احتياجات رأس المال أن قيم احتياجات رأس المال العامل موجبة خلال كل سنوات الدراسة، حيث كان يقدر بـ 1067213776 في سنة 2017، وانخفض في سنة 2018 إلى 858576568 ثم ارتفع في سنة 2019 إلى 1101596468 وهذا راجع إلى الانخفاض في كل من احتياجات التمويل، وهذه الوضعية تستلزم على المؤسسة القيام بتخفيض قيمة احتياجات التمويل إما عن طريق تخفيض قيمة المخزونات أو تخفيض قيمة الحقوق لدى الغير.



## 3- الخزينة TR:

وهي إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية وتحسب كذلك عن طريق الفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل.

جدول (11): حساب الخزينة

البيان	2017	2018	2019
FR	1.398.812.109	1.150.052.471	1.146.961.840
BFR	1.067.213.776	8.585.765.68	1.101.596.468
TR = رأس المال العامل - الاحتياج في رأس المال العامل	3.315.983.33	2.914.759.03	4.536.537.2

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القوائم المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن الخزينة موجبة في كل سنوات الدراسة حيث بلغت سنة 2017 بـ 331598333 لتتخفص في سنة 2018 إلى 291475903 وارتفعت سنة 2019 إلى 45365372، ولكونها موجبة راجع إلى أن رأس المال العامل أكبر من الاحتياج في رأس المال العامل وهي حالة فائض في التمويل وعليه فيجب توظيف الفائض أو توزيعه والارتفاع الملحوظ في سنة 2019 راجع إلى زيادة في القيم الجاهزة.

المطلب الثاني: إتخاذ القرار من خلال النسب المالية

أولاً- حساب نسب السيولة: نقوم بحساب نسب السيولة للمؤسسة، من أجل معرفة مقدرة المؤسسة ومقابلة التزاماتها الجارية في تواريخ استحقاقها.

الجدول (12): حساب نسب السيولة للمؤسسة

النسب	العلاقة	2017	2018	2019
السيولة العامة	أصول متداولة/ ديون قصيرة الأجل	5.81	3.36	3.91
السيولة السريعة	أصول متداولة - قيمة المخزون السلعي مجموع الخصوم المتداولة	5.86	3.34	3.85
السيولة الجاهزة	قيم جاهزة / ديون قصيرة الأجل	1.14	0.07	0.01
السيولة المركز النقدي	أصول متداولة - (أوراق القبض + مخزون سلعي) خصوم متداولة (ديون قصيرة الأجل)	5.86	3.34	3.91

المصدر: من إعداد الطالبات بالاعتماد على القوائم المالية الملحق رقم 4-5-6

**1- تحليل نسبة التداول (السيولة العامة)**

نلاحظ من خلال الجدول المبين أعلاه أن نسبة التداول للمؤسسة انحصرت ما بين 3 إلى 5 مرات خلال السنوات الثلاث من 2017 إلى 2019 وهذا يعني أن المؤسسة لديها الأصول المتداولة الكافية لمقابلة التزاماتها الجارية وهذا أيضا ينفى وجود رأس مال عامل موجب خلال السنوات الثلاث محل الدراسة، وهذه النسبة تؤكد سيولة معتبرة للمؤسسة لكن مقابل ذلك فإن ارتفاع هذه النسبة أثر من 3 مرات خلال سنوات محل الدراسة يعني أن المؤسسة لديها أصول متداولة تساوي ضعف الخصوم المتداولة، يعني أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتمويل الأصول المتداولة. وهذا ما جعل المؤسسة تلجأ إلى الأموال الدائمة لتغطية هذا العجز ومن اجل الوصول إلى النسبة النموذجية — على إعادة النظر في التخزين.

**2- تحليل نسبة السيولة السريعة**

تبين مدى قدرة المؤسسة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل دون الاعتماد على المخزون السلعي، باعتبار أن عملية تحويله إلى سيولة يحتاج إلى وقت ويجب أن تكون تتراوح ما بين (0.5-0.6) وإذا كانت أكبر كما هو موضح في الجدول، وبالمقارنة مع السيولة العامة نجدتها تقريبا متساوية بإمكاننا القول أن هناك سيولة مجمدة يجب توظيفها في شكل استثمارات.

**3- تحليل السيولة الجاهزة (الفورية)**

هذه النسبة أكثر صرامة في قياس قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها عند تاريخ الاستحقاق. لأنها تعتمد على القيم الجاهزة لدى المؤسسة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل. وتتراوح النسبة النمطية بين (0.2-0.3). ومن خلال الجدول يتبين أن السيولة الجاهزة لدى المؤسسة قدرت سنة 2017 بـ 1.14 وهذا يعني قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها. ولكن في هذه الحالة تفوق عليها فرض الربح بسبب تجميد الأموال. أما في السنتين 2018-2019 تمثلت النسبة 0.07 و 0.01 على التوالي وهي أقل من النسبة النمطية وهذا يعني يجب على المؤسسة تحصيل مديونيتها وذلك لعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل.

ثانيا- نسب الربحية: تمثل نسب الربحية العلاقة بين الأرباح التي تحققها المؤسسة والاستثمارات.

**1- هامش صافي الربح**

تمثل هذه النسبة مقياسا لصافي الربح المتحقق بعد الفوائد والضرائب عن كل دينار من صافي المبيعات.

**الجدول (13): يمثل نسب الهامش**

البيان	2017	2018	2019
صافي الربح (1)	-7.130.263.731	-4.260.678.19	8.552.549.73
المبيعات (2)	9.919.352.414.0	1.596.124.718.31	19.097.973.799
نسبة الهامش 2/1	-0.071	-0.002	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية (الملحق رقم 4-5)

من خلال النتائج الموضحة في الجدول، نلاحظ أن نسبة هامش صافي الربح للسنتين 2017-2018 سالبة. وهذا يعني أن الشركة لم تحقق ربحاً صافياً خلال هذه السنوات، وذلك راجع إلى عدم قدرتها على السيطرة على التكاليف، مما يستوجب عليها أن تخفض من أعبائها للقدرة على السيطرة على هذه الأخيرة، أما في سنة 2019 كانت النسبة 0.4% وهذا يعني أن المؤسسة حققت ربحاً صافياً بمقدار 0.44% مقابل كل دينار من المبيعات.

**2- معدل العائد على الأصول:** تقيس هذه النسبة مدى ربحية الشركة بالنسبة لمجموع أصولها.

الجدول (14): يمثل معدل العائد على الأصول

البيان	2017	2018	2019
صافي الربح (1)	-7.130.263.731	-4.260.678.19	8.552.549.73
متوسط مجموع الأصول	4.066.850.625	4.066.850.625	4.066.850.625
معدل العائد على الأصول = صافي الربح / متوسط مجموع الأصول	-0.01	-0.001	0.002

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية (الملحق رقم 4-6)

نلاحظ من خلال الجدول أن سنتين 2017-2018 كانت نسبة معدل عائد على الأصول على التوالي -0.01، -0.001 وهي نسبة مالية تقيس قدرة المؤسسة في تحويل الأموال المستثمرة إلى الأرباح. مما يستوجب عليها زيادة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح أما سنة 2019 فقدرت النسبة بـ 0.002 وهي نسبة جيدة مقارنة بالسنتين الفارقتين وتقيس كفاءة المؤسسة في استخدام الأصول لتوليد الأرباح.

**رابع- نسب النشاط:** تستعمل هذه المجموعة من النسب لمعرفة مدى توفر عناصر الكفاءة الإدارية حيث يتم استغلال من خلالها على مدى الكفاءة الإدارية في أداء وظيفة البيع والتسويق للمؤسسة.

الجدول (15): يمثل نسب النشاط

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
معدل دوران إجمالي الأصول	صافي المبيعات / مجموع الأصول	0.24	0.38	0.47
معدل دوران المدينين التجاريين	صافي المبيعات / متوسط إجمالي المدينين التجاريين	0.70	1.14	0.13
معدل دوران الأصول الثابتة	رقم الأعمال / الأصول الثابتة	0.42	0.63	0.77
معدل دوران الأصول المتداولة	رقم الأعمال / الأصول المتداولة	0.58	0.97	1.23

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة (الملحق رقم 4-5-6)

**1- تحليل معدل دوران إجمالي الأصول**

من خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول، يقدر إجمالي الأصول للمؤسسة بـ 0.24 هذا يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2017 يولد بـ 0.24 دينار وهذا ما يدل على كفاءة إدارة المؤسسة ففي إدارة ممتلكاتها رغم أن النسبة منخفضة قليلا لكن لا بأس بها ونلاحظ تزايد مستمر في السنتين 2018-2019 حيث علقت على التوالي 0.38 و0.47 وكذلك أن المؤسسة تعمل بمستوى لا بأس به من طاقتها الإنتاجية، وهذا يعني أن المؤسسة يمكنها زيادة حجم المبيعات دون زيادة في رأس المال.

**2- تحليل معدل دوران الأصول الثابتة**

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول الرأسمالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 قدر بـ 0.42 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير جارية يولد بـ 0.42 من المبيعات وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها غير جارية فيما ارتفع خلال السنتين 2018-2019 هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي للمؤسسة ارتفع.

**4- تحليل معدل دوران الأصول المتداولة**

بالنسبة لهذا المعدل يقيس قدرة الأصول لرأس مالية على خلق المبيعات فبالنسبة لسنة 2017 و2018 قدرت النسبتين 0.58 و0.97 على التوالي وهي كفاءة الإدارة في استغلال أصولها غير جارية هذا ما يعني أن الأداء التشغيلي بينما قدر المعدل سنة 2019 بـ 1.23 وهذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول غير جارية يولد بـ 1.23 دينار من المبيعات وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها غير جارية.

**تحليل معدل دوران المدينين التجاريين**

تحددت نسبة دوران المدينين التجاريين سنة 2017 بـ 0.70 وهي نسبة تقيس مدى كفاءة العميل في إدارة الأصول واستقلالها في توليد الإيرادات لترتفع أكثر سنة 2018 إذ قدرت بـ 1.14 نلاحظ أن هذه الأخيرة انخفضت سنة 2019 بـ 0.13 وهذا يشير إلى نقص الاستثمار في الأصول أو زيادة ربحية الأصول نسبة الاستقلال لها، يستوجب على المؤسسة زيادة كفاءتها في إدارة الأصول.

**خامسا- نسب المديونية**

تقيس هذه الفئة من النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون في تمويل أصولها وذلك مقارنة مع التمويل الذاتي ومن حيث نسب المديونية نجدها كما يلي:

الجدول (16): يمثل نسب المديونية

البيان	العلاقة	2017	2018	2019
نسبة الملاءة العامة	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{إجمالي الأصول}}$	0.39	0.42	0.40
نسبة الاستقلالية المالية	$\frac{\text{الاموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	1.52	1.37	1.47
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{مجموع الأصول}}$	1.59	1.46	1.47

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية (الملحق رقم 4-5-6)

### 1- نسبة الملاءة العامة

تقيس هذه النسبة درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمؤسسة، وتعطي فكرة عن حجم المخاطر المحتملة التي تواجهها المؤسسة، ومن خلال النتائج المتوصل إليها في الجدول. قدرت نسبة المديونية سنة 2017 بـ 0.39 لترتفع خلال السنتين 2018-2019 إلى 0.42 و 0.40 على التوالي، لكن هذه النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة، حيث تعني أن كل دينار يولد 0.39 من الديون على إجمالي الأصول، لأنها تشير إلى أن مديونية المؤسسة اقل من أصولها. وبالتالي فان المؤسسة تواجه أقل مستوى من المخاطر.

### 2- نسبة الاستقلالية المالية

تقيس هذه النسبة نسبة الديون إلى الأموال الخاصة، حيث بلغت نسبة الاستقلالية المالية على التوالي لثلاث سنوات 1.52، 1.37، 1.46، حيث نلاحظ أن هذه النسبة مرتفعة وهذا يدل على أن المؤسسة غير مستقلة اتجاه لدائنيها. (التأكد من التحليل)

### 3- نسبة التمويل الدائم

حيث تقيس هذه النسبة التوازن الموجود بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة وقدرت لثلاث سنوات متتالية بـ 1.59، 1.45، 1.46 وهذه النسبة ترتفع من سنة إلى سنة، وهذا مؤشر جيد يدل على أن المؤسسة لديها هامش أمان يعدها عن العسر المالي.

### سادسا: نسب المردودية

#### جدول رقم (17): حساب نسب المردودية

البيان	2017	2018	2019
المردودية المالية = النتيجة الصافية / أموال خاصة	-029.	-0.02	0.004
المردودية الاقتصادية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.01	-0.01	0.002
المردودية التجارية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال	-0.07	-0.03	0.004

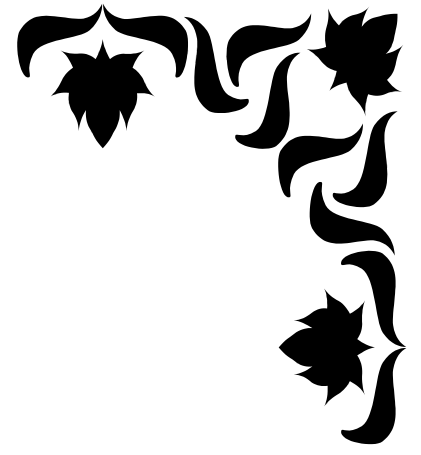
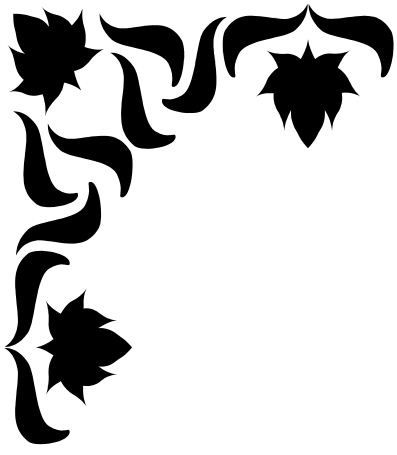
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على القوائم المالية (الملحق رقم 4-6)

- 1- نسبة المردودية المالية: بالنسبة للمؤسسة كانت سالبة خلال سنتين 2018/2017 حيث قدرت في سنة 2017 بـ -0.029 وهذا راجع الى النتيجة المحققة والذي يعكس سوء استخدام الاموال الخاصة بـ 0.01، اما سنة 2019 كانت المردودية المالية موجبة حيث قدرت بـ 0.004 اي ان كل دينار مستثمر من الاموال الخاصة قد حقق 0.004 من النتيجة الصافية.
- 2- نسبة المردودية الاقتصادية: نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية اقتصادية موجبة في سنة 2019 حيث قدرت بـ 0.002 أي أن كل دينار تم استثماره من الأصول قد حقق 0.002 من النتيجة الصافية، أما في سنتي 2018/2017 فقد كانت المردودية الاقتصادية سالبة بسبب النتيجة السلبية المحققة، مما يعكس سوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة خلال هذه السنة
- 3- نسبة المردودية التجارية: نلاحظ أن المؤسسة حققت مردودية تجارية موجبة في 2019 و قدرت بـ 0.004 أي أن كل دينار من المبيعات يولد 0.004 من النتيجة الصافية، أما في سنتي 2018/2017 فقد كانت نسبة المردودية التجارية سالبة بسبب النتيجة المحققة، في حين كانت هذه النسبة موجبة ولكن منخفضة جدا خلال 2019 مقارنة بـ 2017 بسبب انخفاض في النتيجة.

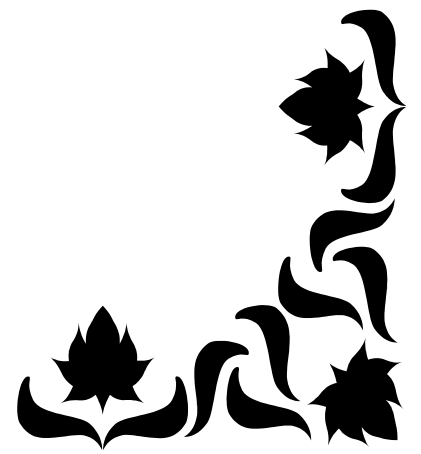
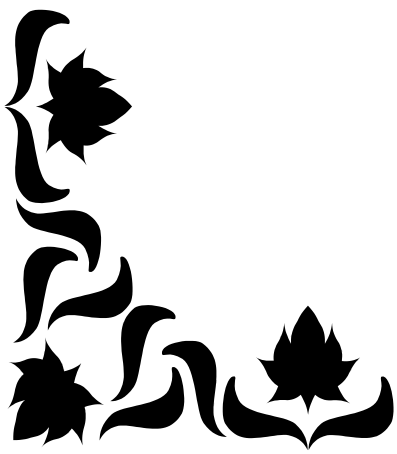
## خلاصة الفصل:

نظرا إلى الأهداف التي تسعى إليها المؤسسة وهو البقاء والاستمرارية، والوصول إلى الأهداف المسطرة بكل فعالية يتطلب منها القيام بإتباع طريقة وقائية تتمثل في التحليل المالي لذلك فقد حاولنا في هذا الفصل إلى التعرف إلى دور التحليل المالي في إتخاذ القرار المؤسسة التوضيب وفنون الطباعة، فقمنا بالبادئ الأمر بإعطاء تقديم للمؤسسة وعرض الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وأهدافها وكذا عرض الميزانية المالية المختصرة لسنوات 2017-2018-2019

من خلال قيامنا بالتحليل الوضعية المالية للمؤسسة بالاستخدام أدوات التحليل المالي، فإن المؤسسة حققت توازن مالي خلال ثلاث سنوات 2017-2018-2019 وذلك من خلال تحقيقها إلى خزينة صافية موجبة، كما أنها استطاعت تحقيق توازن مالي من خلال رأس المال العامل، لأنه موجب خلال سنوات الدراسة وكذا احتياج في رأس المالي العامل الصافي موجب نسبة السيولة مرتفعة أي أن المؤسسة في وضعية جيدة وهذا يعني أن المؤسسة لديها الأصول الكافية لمقابلة التزاماتها وفي الأخير يمكننا القول أنها لم تستطيع تحقيق أرقام موجبة تتعلق بالنتيجة الصافية حيث أنها حققت خسارة لسنتين متتاليتين كونها تحملت مجهودات ضخمة لا يمكن تحمل تكاليفها خلال الدورة الاستغلال وها خلال سنة 2017-2018 أما سنة 2019 فقد حققت المؤسسة نتيجة صافية موجبة



# الخاتمة





## الخاتمة :

من خلال ما سبق نستنتج أن التحليل المالي أمر ضروري ومهم للتخطيط المالي السليم وإتخاذ القرارات المناسبة وهي الأداة الذي يستطيع المقيم من خلالها معرفة السياسة المالية المتبعة وتوجيه الإنتباه إلى النقاط المناسبة التي تستوجب الدراسة وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الوضع المالي للمؤسسة، والذي يفترض أن يتسم بالكفاءة والفعالية حتى يتسنى لها البقاء والإستمرارية خاصة في محيط تنافسي ديناميكي .

وقد تم في هذا البحث التركيز على الجانب المالي وإختارنا التحليل المالي كوسيلة لإتخاذ القرارات المالية إستناد إلى أداة التحليل المالي وذلك لمعرفة نقاط الضعف في المؤسسة ومحاولة الحد من آثارها ونقاط القوة وتدعيمها، وبما أن أغلب المؤسسات تعاني من نقص وتدهور في إتخاذ القرارات المناسبة لاسيما المالية، فقد أصبح لزاما على المحللين الماليين توجيه الإهتمام المباشر لدراسة وتحليل الوضعية المالية إنطلاقا من الوثائق المحاسبية المتوفرة داخل المؤسسة كون هذه الأخيرة مرآتها الحقيقية وإستعمالها إستعمالا صحيحا لإتخاذ قرارات بناءة وصحيحة تساهم في إستمرارية المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية .

## نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا للموضوع بشقيه النظري و التطبيقي كانت نتائج اختبار الفرضيات كالتالي  
 -التحليل المالي هو عبارة عن دراسة شاملة للقوائم المالية، بهدف معرفة الوضع المالي للمؤسسة ويساعد على معرفة نقاط القوة لتعزيزها وتقويمها ونقاط الضعف لتفاديها والحد من آثارها؛  
 -للقيام بعملية التحليل المالي يجب أن يكون هناك هدف لهذه العملية، واختيار أداة التحليل المناسبة، وتحديد الفترة التي يتم فيها تحليل القوائم المالية؛  
 -للتوصل إلى نتائج التحليل، يجب القيام بدراسة مختلف الوثائق والتي تتمثل في الميزانية، جدول حسابات النتائج وقائمة التدفقات النقدية؛

-تتمثل أدوات التحليل المالي في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي؛  
 - تتمثل عملية إتخاذ القرار في اختيار البديل بين البدائل الممكنة القابلة للتحقيق وفق الموارد المتاحة وتتمثل هذه القرارات في قرار الاستثمار، التمويل وتوزيع الأرباح؛  
 -تساعد أدوات التحليل المالي على إتخاذ القرارات وترشيدها، وتشخيص الحالة المالية للمؤسسة والكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها المؤسسة؛

## النتائج المستخلصة من الدراسة:

من خلال الدراسة التي قمنا بها على مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة، استخلصنا هذه النتائج التي يمكن أن نلخصها فيما يلي:  
 -نلاحظ أن قيم الإستغلال أكبر بكثير من القيم الجاهزة مما يبين أن المؤسسة تعتمد إعتمادا كبيرا في الإحتفاظ على المخزون؛  
 -رأس المال العامل الدائم موجب أي المؤسسة حققت التوازن المالي وهذا يدل أن الأموال الدائمة مولت كليا الأصول الثابتة؛  
 -نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي تزايد في سنة 2018 وإخفص قليلا في سنة 2019 مما يدل على أن المؤسسة مهتمة بالإحتفاظ بالسيولة الأجنبية؛

-أما إحتياجات رأس المال العامل موجب خلال السنوات الثلاث وهذا ما يفسر أن المؤسسة تحتاج إلى رأس المال العامل الدائم لتمويل إحتياجات الدورة المتداولة؛

-أما بالنسبة للخزينة نلاحظ أن القيم كانت خلال السنوات الثلاث موجبة، وهذا يدل على توافر السيولة لمواجهة التزاماتها؛

-نلاحظ أن نسب الربحية والتي تتمثل في نسبة هامش الأمان ومعدل العائد على الأصول كانت سالبة في السنتين 2018/2017 والتي تعني أن المؤسسة لم تحقق الربح الكافي لتغطية أصولها؛

- أما بالنسبة لنسب النشاط كانت جيدة بكل أنواعها وكانت موجبة وهذا ما يدل على كفاءة الإدارة في إدارة أصولها؛

- المؤسسة غيلا مشبعة بالديون وهذا ما يفسر قدرتها على الاقتراض وهذا ما يظهر جليا من خلال نسب الملاءة حيث قدرت قيمتها 0.39، 0.42، 0.40 على التوالي في سنة 2019/2018/2017؛

- نسبة الإستقلالية المالية أكبر من خلال السنوات الثلاثة وهذا ما يفسر أن المؤسسة مستقلة ماليا؛

- المؤسسة تقوم بتمويل اصولها الثابتة بأموالها الخاصة؛

- نسب المردودية المالية موجبة في سنة 2019، وأن قيمتها منخفضة جدا، بينما مردوديتها في 2017 و2018 كانت سالبة وهذا راجع إلى النتيجة المحققة والذي يعكس التسيير الغير الجيد للأموال الخاصة؛

- نسبة المردودية الاقتصادية لمؤسسة EMBAG لسنة 2019 كانت موجبة بينما في سنتي 2017 و2018 فقد كانت سالبة وهذا ما يعكس سوء استخدام الأصول الاقتصادية الموضوعة تحت تصرف المؤسسة؛

- نسبة المردودية التجارية كانت موجبة في 2019 بينما كانت سالبة في سنتي 2017 و2018 وهذا راجع إلى النتيجة السلبية لهاته السنتين؛

#### توصيات البحث:

من خلال النتائج المتوصل إليها خلال دراستنا ولهذا الموضوع نقترح:

-ضرورة توعية متخذي القرار بأهمية التحليل المالي ودوره في عملية إتخاذ القرار؛

- ضرورة الإعلام بأهمية الإستعانة بالأساليب وأدوات التحليل المالي في عملية إتخاذ القرار المالي؛

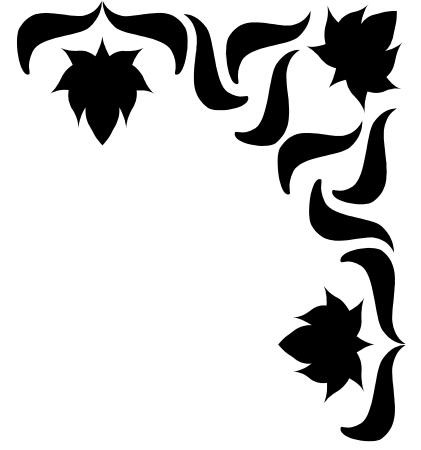
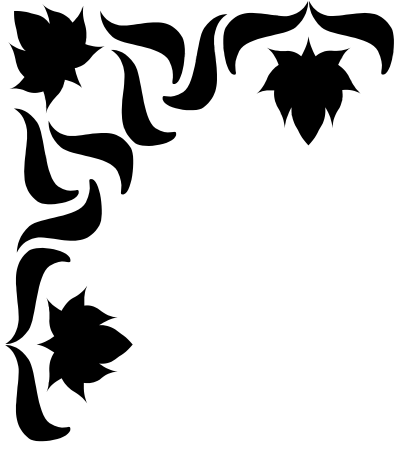
-يجب على المؤسسة توظيف أموالها، للتخلص من السيولة المحمدة حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة؛

-عقد دورات تدريبية في مجال إتخاذ القرار المالي وتأهيل المدير المالي مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات علي التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي؛

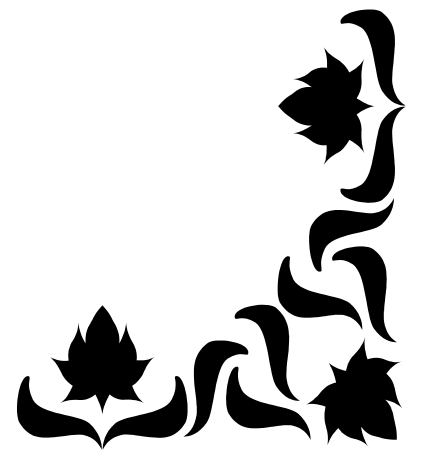
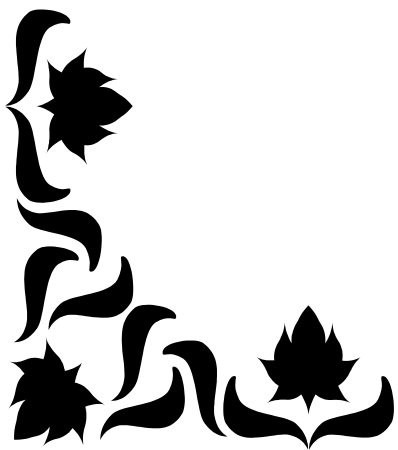
-نوصي شركة EMBAG بأن تقوم بمقارنة قوائمها المالية مع مؤسسات أخرى تعمل في نفس المجال من أجل معرفة وإدراك النقائص وتحسين الوضع من جميع النواحي؛

#### آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا لموضوع التحليل المالي واجهتنا صعوبات في الجانب النظري، والتي تتمثل في عدم وجود المصادر والمراجع الكافية حول موضوع إتخاذ القرار المالي. أما في الجانب التطبيقي واجهنا صعوبة في كون أن مؤسسة EMBAG لم تقدم لنا القوائم الخاصة بسنة 2020.



# قائمة المصادر والمراجع



## قائمة المصادر والمراجع

### المصادر

1. الجريدة الرسمية الجزائرية، الجزائر، العدد 25، 19/03/2009، مرسوم رقم 1230 المتعلق بحسابات النتائج -المراجع باللغة العربية:  
أولا-الكتب:
1. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2001
2. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، سنة 2008
3. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، دار نشر الثقافة، الطبعة الأولى، الإسكندرية
4. بن ربيع حنيقة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير العالمية الدولية، منشورات كليك، الطبعة الثانية، الجزائر، 2015
5. حمزة محمود الزبيدي، الادارة المالية المتقدمة، الوراق للنشر والتوزيع، ط2، الاردن، 2008
6. خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم جدوى المشاريع، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010،
7. خيرى عبد الكريم، عباد سعدي، مدى فعالية المراجعة المالية في ظل تبني الجزائر للنظام المحاسبي المالي، ملتقى جامعة محمد بوضياف
8. رحيم حسين، أساسيات نظرية القرار والرياضيات المالية، ط1، مكتبة اقرأ للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011
9. السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد او لحاج، 2017
10. سمير بوعافية وآخرون، دور الإدارة المالية في صنع القرارات المالية قرار التمويل، قرار الاستثمار وتوزيع الأرباح، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017
11. شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، سنة 2012
12. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ضمن المخطط المحاسبي الجديد، دار النشر حيطلي، برج بوعرييج، 2009
13. عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى الإسكندرية، دار الجامعية، مصر.
14. عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية مدخل اتخاذ القرارات، ج1، الإسكندرية
15. عبد الله عبد الله السني، الإدارة المالية، دار الكتاب الجامعي، ط2، صنعاء، 2013
16. فهمي مصطفى الشيخ، التحليل المالي، ط1، رام الله، فلسطين، 2008
17. قاسم محسن الحبيطي زياد هاشم يحيى، تحليل ومناقشة القوائم المالية، الدار النموذجية للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، لبنان، 2011
18. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004،

19. محمد الصيرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبة إدارية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2014
20. محمد عباس حجازي، قوائم التدفقات النقدية والإطار الفكري والتطبيقي العلمي، دار النهضة للطباعة والتوزيع، مصر، 1998
21. محمد مدحت غسان الخيري، التحليل المالي (الكشف عن الانحراف والاختلاس)، ط1، الصابيل للنشر والتوزيع، عمان، 2013
22. نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية، ط1، دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019،
23. نبيل سالم أحمد الوقاد، إبراهيم جابر السيد أحمد، تقييم الأداء المالي باستعمال النسب المالية، الطبعة الأولى، دار العلم والإيمان ودار الجديد للنشر والتوزيع، الجزائر، 2019
24. نقلا عن محمد حافظ الحجازي، دعم القرارات في المنظمات، الطبعة 2006، دار الوفاء للنشر الإسكندرية، مصر، 2006
25. وليد ناجي الحياي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي (منهج علمي وعملي متكامل)، مؤسسة الوراق، عمان، 2004

#### ثانيا - والمجلات والدوريات:

1. غالمي العالية مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية، التحليل المالي وأدوات التوازن المالي في إطار ميزانية المؤسسة التحليل المالي، جامعة زيان عاشور الجلفة، العدد الأول، مارس 2018
- ثالثا- المذكرات والرسائل والاطروحات:
2. بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية قسم علوم تسيير، 2008
3. بن فرج زويونة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014/2013
4. بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي الأساسي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010،
5. جرادة إيمان، التحليل المالي الديناميكي كمدخل لتشخيص الوضعية للمؤسسة حالة المؤسسة لتوضيب وفنون الطباعة، مذكرة مقدمة لنيل متطلبات شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2014
6. السعيد يزيد، صفوان دحمان، التحليل المالي كأداة لاتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة محمد او الحاج، 2017

7. سلطاني عادل، مطبوعة التشخيص المالي، كلية الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص ادارة مالية، جامعة محمد البشير الابراهيمى، برج بوعريبيج، الجزائر، 2020.د
8. سليمان بن بوزيد، دور نماذج التحليل في تجنب مخاطر التعثر المصرفي، مذكرة لنيل متطلبات شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود مالية وبنوك، برج بوعريبيج، الجزائر، 2011
9. شنوسي لمياء، دور القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف، 2014
10. صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، 2012
11. عبد الكريم الخيري، أثر صنع القرارات المالية على قيمة المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2019
12. عطوي عبد الحق، دور النظام المحاسبي المالي على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، علوم تجارية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2013 – 2014
13. فطيمة الزهرة قوامز، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية الإستراتيجية في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، 2016
14. فهد الراشد مسعود الهاجري، مذكرة مقدمة لنيل شهادة على الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2016
15. مليكاوي مولود، مطبوعة محكمة في مقياس الاستراتيجية المالية، كلية الاقتصاد، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج
16. هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرارات في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008
17. هواري سويسي، تقييم المؤسسة ودوره في اتخاذ القرارات في إطار التحولات الاقتصادية في الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2009/2008

ثالثا-المواقع الالكترونية:

Elearning.univ-bba.dz, 10:30, 22/06/2021.

المراجع بالفرنسة:

1. COHEN.E, Analyse financière et développement financier, édition EDICEF, Paris, 1997

2. Hubert de La Bruslerie, Analyse financière, information financière, diagnostic et évaluation ,4<sup>ème</sup> édition, Dunod, Paris, 2010
3. PEYRARD Josette, AVENEL Jean-David et PEYRARD Max, Analyse financière, 9<sup>ème</sup> édition Vuibert, Paris, 2006, P12

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: الأصول

رقم الحساب	الأصول	إحالات	القيمة الإجمالية	أصول الاهتلاكات تدني القيمة	القيمة الحاسبية	أرصدة الدورة السابقة
2	الأصول الغير جارية					
20	القيم المعنوية					
203	أعباء تطوير قيم ثابتة					
204	أنظمة الإعلام الآلي					
205	رخص المركبات					
206	الاقتناء- شهرة المحل					
207	قيم معنوية أخرى					
208	القيم المادية					
211	الأراضي					
212	تهيئات الأراضي					
213	مباني					
215	معدّات وأدوات صناعية					
218	قيم ثابتة مادية أخرى					
22	قيم ثابتة للامتياز					
23	قيم ثابتة في الانجاز					
232	قيم مادية في الانجاز					



					قيم معنوية في الانجاز	237
					تسيقات قيم ثابتة	238
					قيم ثابتة مالية	
					حقوق متعلقة بالمساهمات	26
					قيم ثابتة مالية أخرى	27
					الأصول المتداولة	
					مخزونات و حسابات جارية	3
					مخزونات بضائع	30
					مواد أولية ولوازم	31
					تمويل آخر	32
					منتجات سلع جارية	33
					منتجات خدمات جارية	34
					مخزون المنتجات	35
					مخزون لدى الغير	36
					مشتريات مخزنة	37
					مشتريات مخزنة	38
					حسابات الغير	4
					الزبائن والحسابات الملحقه	41
					مدينون آخرون	
					ضرائب	

					أصول أخرى متداخلة	
					أصول مالية متداولة	5
					سندات التوظيف وأصول مالية أخرى متداولة	500
					النقديات	500
					مجموع الأصول	

الملحق رقم 02 الخصوم:

الدورة السابقة	مبالغ السنة الجارية	احالات	رقم الحساب	الخصوم
				الأموال الخاصة
			101	رأس المال الخاص
			105	فرق إعادة التقدير
			106	احتياطات
			11	محول من جديد
			12	نتيجة الدورة
				خصوم غير متداولة ديون طويلة الأجل
			132	حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة
			150	مؤونات الأعباء
			160	قروض وديون هائلة
			170	ديون مرتبطة بالمساهمات
				ديون أخرى
				الخصوم المتداولة ديون قصيرة الأجل
			130	حساب الأعباء والإيرادات المؤجلة

			160	قروض وديون هائلة
			170	ديون مرتبطة بالمساهمات
			40	الموردون والحسابات الملحقة
			400	ديون أخرى
			500	ديون مالية أخرى
				مجموع الخصوم

**المصدر:** شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي، دار الزهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، 2015، ص 119-120-121-122، 123.

الملحق رقم 03 : قائمة الدخل

N-1	N	الملاحظة	البيان
			- رقم الأعمال - تكلفة المبيعات
			هامش الربح الإجمالي
			- منتجات أخرى عملياتية - التكاليف التجارية - الأعباء الادارية - أعباء أخرى عملياتية
			2 - النتيجة العملياتية
			- المنتجات المالية - الأعباء المالية
			3 - النتيجة المالية
			4 - النتيجة العادية قبل الضريبة (5+6)
			- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية - الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية - مجموع منتجات الأنشطة العادية - مجموع أعباء الأنشطة العادية
			5 - النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			- العناصر الغير عادية - - المنتجات - العناصر الغير عادية
			6 - النتيجة غير العادية
			7 - النتيجة الصافية للسنة المالية

**المصدر:** عطوي عبد الحق، دور النظام المحاسبي المالي على محتوى المعلوماتي للقوائم المالية، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر،

علوم تجارية، جامعة البشير الإبراهيمي، برج بوعريبيج، 2013 - 2014، ص55

EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES

B.P 60 Z.I ROUTE DE MSILA

N° D'IDENTIFICATION:00000099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 15:43

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2017			2016
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 541 853,34	947 896,37	593 956,97	476 429,98
<b>Immobilisations corporelles</b>					
Terrains		1 305 326 411,50		1 305 326 411,50	1 305 326 411,50
Bâtiments		554 446 502,80	465 722 379,31	88 724 123,49	61 624 794,25
Autres immobilisations corporelles		1 295 568 323,72	421 181 935,77	874 386 387,95	1 121 908 528,96
Immobilisation hors service					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours		65 000 000,00		65 000 000,00	
<b>Immobilisations financières</b>					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		6 860 040,00		6 860 040,00	8 750 080,00
Impôts différés actif		19 666 240,27		19 666 240,27	20 112 713,97
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>3 248 409 371,63</b>	<b>887 852 211,45</b>	<b>2 360 557 160,18</b>	<b>2 518 198 953,66</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		360 846 870,37	3 626 809,38	357 220 060,99	391 090 454,62
<b>Créances et emplois assimilés</b>					
Clients		861 066 680,50	13 827 729,19	847 238 951,31	772 104 491,00
Autres débiteurs		140 951 335,40		140 951 335,40	156 625 796,47
Impôts et assimilés		12 165 911,74		12 165 911,74	24 786 962,96
Autres créances et emplois assimilés					
<b>Disponibilités et assimilés</b>					
Placements et autres actifs financiers courants		200 000 000,00		200 000 000,00	100 000 000,00
Trésorerie		131 598 332,40		131 598 332,40	191 475 903,85
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 706 629 130,41</b>	<b>17 454 538,57</b>	<b>1 689 174 591,84</b>	<b>1 636 083 608,90</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>4 955 038 502,04</b>	<b>905 306 750,02</b>	<b>4 049 731 752,02</b>	<b>4 154 282 567,56</b>

EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES  
Z.I ROUTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ  
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 15:42  
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

## BILAN (ACTIF) -copie provisoire

ACTIF	NOTE	2019			2018
		Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecarts d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 591 853,34	1 191 283,70	400 569,64	476 429,98
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 305 326 411,50		1 305 326 411,50	1 305 326 411,50
Bâtiments		562 767 364,10	516 876 347,24	45 891 016,86	61 624 794,25
Autres immobilisations corporelles		1 634 079 775,20	556 815 246,45	1 077 264 528,75	1 121 908 528,96
Immobilisation hors service					
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		5 808 760,00		5 808 760,00	8 750 080,00
Impôts différés actif		21 139 836,89		21 139 836,89	20 112 713,97
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>3 530 714 001,03</b>	<b>1 074 882 877,39</b>	<b>2 455 831 123,64</b>	<b>2 518 198 958,66</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		589 515 283,73	3 626 809,38	585 888 474,35	391 090 454,62
Créances et emplois assimilés					
Clients		748 887 703,54	15 509 603,59	733 378 099,95	772 104 491,00
Autres débiteurs		162 820 298,16		162 820 298,16	156 625 796,47
Impôts et assimilés		13 254 188,95		13 254 188,95	24 786 962,96
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					100 000 000,00
Trésorerie		45 365 371,74		45 365 371,74	191 475 903,85
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 559 842 846,12</b>	<b>19 136 412,97</b>	<b>1 540 706 433,15</b>	<b>1 636 083 608,90</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>5 090 556 847,15</b>	<b>1 094 019 290,36</b>	<b>3 996 537 556,79</b>	<b>4 154 282 567,56</b>

**EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES**  
 Z I ROUTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ  
 N° D'IDENTIFICATION:099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 15:42  
 EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

**BILAN (PASSIF) -copie provisoire**

	NOTE	2019	2018
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		80 439 875,60	80 439 875,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		8 552 549,73	-42 460 678,19
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-295 527 542,66	-218 257 266,10
<b>Part de la société consolidante (1)</b>			
<b>Part des minoritaires (1)</b>			
<b>TOTAL I</b>		<b>2 377 994 882,67</b>	<b>2 404 251 931,31</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 203 298 910,28	1 247 906 239,13
<b>Impôts (différés et provisionnés)</b>			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		21 499 170,33	16 093 260,23
<b>TOTAL II</b>		<b>1 224 798 080,61</b>	<b>1 263 999 499,36</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		89 872 912,37	105 120 030,94
Impôts		15 214 180,00	5 506 544,53
Autres dettes		33 343 037,32	19 441 561,42
Trésorerie passif		255 314 463,82	355 963 000,00
<b>TOTAL III</b>		<b>393 744 593,51</b>	<b>486 031 136,89</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>3 996 537 556,79</b>	<b>4 154 282 567,56</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés



## EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES

B.P 60 Z.I ROUTE DE MSILA

N° D'IDENTIFICATION:00000099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 16:20

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

## BILAN (PASSIF) -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
<b>CAPITAUX PROPRES</b>			
Capital émis		2 584 530 000,00	2 584 530 000,00
Capital non appelé			
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)		80 439 875,60	80 439 875,60
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net - Résultat net du groupe (1)		31 293 553,02	-42 460 678,19
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-249 550 819,12	-218 257 266,10
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
<b>TOTAL I</b>		<b>2 446 712 609,50</b>	<b>2 404 251 931,31</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>			
Emprunts et dettes financières		1 298 913 260,72	1 247 906 239,13
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		13 743 398,67	16 093 260,23
<b>TOTAL II</b>		<b>1 312 656 659,39</b>	<b>1 263 999 499,36</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>			
Fournisseurs et comptes rattachés		248 707 464,30	105 120 030,94
Impôts		11 543 629,00	5 506 544,53
Autres dettes		30 111 389,83	19 441 561,42
Trésorerie passif			355 963 000,00
<b>TOTAL III</b>		<b>290 362 483,13</b>	<b>486 031 136,89</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>		<b>4 049 731 752,02</b>	<b>4 154 282 567,56</b>

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES

B.P 60 Z.I ROUTE DE MSILA

N° D'IDENTIFICATION:00000099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 16:20

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		1 470 860 493,51	1 916 739 940,26
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-1 501 978 169,91	-1 990 916 229,61
Intérêts et autres frais financiers payés		-29 667 642,80	-43 765 711,82
Impôts sur les résultats payés		-19 000,00	-10 000,00
Opérations en attente de classement (47) !!!!		<b>1 227 940,00</b>	
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		-200 000 000,00	100 000 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		-259 576 379,20	-17 952 001,17
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		948 216,67	1 505 025,79
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>-258 628 162,53</b>	<b>-16 446 975,38</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-55 723 311,67	-224 145 546,14
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		1 484 227,18	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-720 147 042,46	-4 200 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		1 122 537 180,00	
Intérêts encaissés sur placements financiers		6 482 905,24	7 274 114,56
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>354 633 958,29</b>	<b>-221 071 431,58</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		1 299 017 076,72	25 200 206,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-1 730 412 213,54	-83 767 227,59
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-431 395 136,82</b>	<b>-58 567 021,59</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasiliquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-335 389 341,06</b>	<b>-296 085 428,55</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période</b>		<b>466 987 673,46</b>	<b>131 598 332,40</b>
<b>Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période</b>		<b>131 598 332,40</b>	<b>-164 487 096,15</b>
<b>Variation de la trésorerie de la période</b>		<b>-335 389 341,06</b>	<b>-296 085 428,55</b>
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-366 682 894,08</b>	<b>-253 624 750,36</b>

## EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES

B.P 60 Z.I ROUTE DE MSILA

N° D'IDENTIFICATION:00000099934046248203

Boudo

EDITION\_DU:14/04/2021 15:43

EXERCICE:01/01/17 AU 31/12/17

## COMPTE DE RESULTAT/NATURE -copie provisoire

	NOTE	2017	2016
Ventes et produits annexes		1 483 885 210,43	1 596 124 718,31
Variation stocks produits finis et en cours		22 412 281,87	8 449 076,97
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>		<b>1 506 297 492,30</b>	<b>1 604 573 795,28</b>
Achats consommés		-1 065 813 003,50	-1 254 486 378,53
Services extérieurs et autres consommations		-95 664 196,14	-92 544 347,67
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>		<b>-1 161 477 199,64</b>	<b>-1 347 030 726,20</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>		<b>344 820 292,66</b>	<b>257 543 069,08</b>
Charges de personnel		-203 941 665,00	-192 137 069,32
Impôts, taxes et versements assimilés		-24 549 420,00	-13 013 230,47
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>		<b>116 329 207,66</b>	<b>52 392 769,29</b>
Autres produits opérationnels		3 967 258,50	2 702 522,21
Autres charges opérationnelles		-4 447 939,23	-2 127 202,61
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs		-78 897 308,64	-77 087 952,23
Reprise sur pertes de valeur et provisions			471 510,00
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>		<b>36 951 218,29</b>	<b>-23 648 353,34</b>
Produits financiers		6 732 905,24	7 519 947,89
Charges financières		-12 978 427,05	-26 768 746,44
<b>VI-RÉSULTAT FINANCIER</b>		<b>-6 245 521,81</b>	<b>-19 248 798,55</b>
<b>VII-RÉSULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>		<b>30 705 696,48</b>	<b>-42 897 151,89</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			-10 000,00
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires		587 856,54	446 473,70
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>1 516 997 656,04</b>	<b>1 615 267 775,38</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>-1 485 704 103,02</b>	<b>-1 657 728 453,57</b>
<b>VIII-RÉSULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>		<b>31 293 553,02</b>	<b>-42 460 678,19</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)			
<b>IX-RÉSULTAT EXTRAORDINAIRE</b>			
<b>X-RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE</b>		<b>31 293 553,02</b>	<b>-42 460 678,19</b>

EMBALLAGES ET ARTS GRAPHIQUES  
Z.I ROUTE DE MSILA BORDJ BOU ARRERIDJ  
N° D'IDENTIFICATION:099934046248203

EDITION\_DU:14/04/2021 15:43  
EXERCICE:01/01/19 AU 31/12/19

TABLEAU DES FLUX DE TRESORERIE -copie provisoire

	NOTE	2019	2018
<b>Flux de trésorerie provenant des activités opérationnelles</b>			
Encaissements reçus des clients		2 274 387 397,71	1 916 739 940,26
Sommes versées aux fournisseurs et au personnel		-2 257 936 615,35	-1 990 916 229,61
Intérêts et autres frais financiers payés		-75 550 288,42	-43 765 711,82
Impôts sur les résultats payés		-7 000,00	-10 000,00
Comptes financiers (50;55;56;57)!!!!		100 000 000,00	100 000 000,00
Flux de trésorerie avant éléments extraordinaires		40 893 493,94	-17 952 001,17
Flux de trésorerie lié à des éléments extraordinaires		2 819 286,52	1 505 025,79
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités opérationnelles (A)</b>		<b>43 712 780,46</b>	<b>-16 446 975,38</b>
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissement</b>			
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		-49 391 161,82	-224 145 546,14
Encaissements sur cessions d'immobilisations corporelles ou incorporelles		7 782 255,00	
Décaissements sur acquisitions d'immobilisations financières		-300 000,00	-4 200 000,00
Encaissements sur cessions d'immobilisations financières		403 000,00	
Intérêts encaissés sur placements financiers		4 858 459,28	7 274 114,56
Dividendes et quote-part de résultats reçus			
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités d'investissements (B)</b>		<b>-36 647 447,54</b>	<b>-221 071 431,58</b>
<b>Flux de trésorerie provenant des activités de financements</b>			
Encaissements suite à l'émission d'actions			
Dividendes et autres distributions effectuées			
Encaissements provenant d'emprunts		299 139 000,00	25 200 206,00
Remboursements d'emprunts ou d'autres dettes assimilées		-351 666 328,85	-83 767 227,59
<b>Flux de trésorerie net provenant des activités de financement (C)</b>		<b>-52 527 328,85</b>	<b>-58 567 021,59</b>
Incidences des variations des taux de change sur liquidités et quasi-liquidités			
<b>Variation de trésorerie de la période (A+B+C)</b>		<b>-45 461 995,93</b>	<b>-296 085 428,55</b>
Trésorerie ou équivalent de trésorerie au début de la période		-164 487 096,15	131 598 332,40
Trésorerie ou équivalent de trésorerie à la fin de la période		-209 949 092,08	-164 487 096,15
Variation de la trésorerie de la période		-45 461 995,93	-296 085 428,55
<b>Rapprochement avec le résultat comptable</b>		<b>-54 014 545,66</b>	<b>-253 624 750,36</b>

## ANNEXE AUX COMPTES DE L'EMBAG SPA

31 décembre 2020

## EMBAG 2020

ZI PB 60 BBA  
N° D'IDENTIFICATION:EDITION DU: 25/02/2021 9:50  
EXERCICE: 01/01/20 AU 31/12/20  
PERIODE DU: 01/01/20 AU 31/12/20

## BILAN (ACTIF)

LIBELLE	NOTE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2019
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>					
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif					
Immobilisations incorporelles		1 981 853,34	1 318 810,70	663 042,64	400 569,64
Immobilisations corporelles					
Terrains		1 305 326 411,50		1 305 326 411,50	1 305 326 411,50
Bâtiments		562 767 364,10	521 717 481,88	41 049 882,22	45 891 016,86
Autres immobilisations corporelles		1 653 372 103,73	628 930 362,77	1 024 441 740,96	1 077 264 528,75
Immobilisations en concession					
Immobilisations encours					
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		3 600 480,00		3 600 480,00	5 808 760,00
Impôts différés actif		24 192 414,47		24 192 414,47	21 139 836,89
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>		<b>3 551 240 627,14</b>	<b>1 151 966 655,35</b>	<b>2 399 273 971,79</b>	<b>2 455 831 123,64</b>
<b>ACTIF COURANT</b>					
Stocks et encours		351 066 890,36	4 421 209,38	346 645 680,98	585 888 474,35
Créances et emplois assimilés					
Clients		714 090 140,75	15 225 768,33	698 864 372,42	733 378 099,95
Autres débiteurs		170 753 933,96		170 753 933,96	162 820 298,16
Impôts et assimilés		12 783 860,77		12 783 860,77	13 254 188,95
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		206 782 338,96		206 782 338,96	45 365 371,74
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>		<b>1 455 477 164,80</b>	<b>19 646 977,71</b>	<b>1 435 830 187,09</b>	<b>1 540 706 433,15</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>		<b>5 006 717 791,94</b>	<b>1 171 613 633,06</b>	<b>3 835 104 158,88</b>	<b>3 996 537 556,79</b>

## الملخص:

أشارت هذه الدراسة إلى تحديد وبيان دور التحليل المالي وأدواته في اتخاذ القرارات الإدارية والمالية في المؤسسة . وتمت هذه الدراسة في شركة التوضيب وفنون الطباعة، بـرج بوعريـريـج ، أين قمنا بجمع معلومات حول التحليل المالي وعملية اتخاذ القرارات المالية من خلال أدوات التحليل المالي.

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد اعتمدنا على تحليل القوائم المالية للمؤسسة (مؤسسة التوضيب وفنون الطباعة) بـرج بوعريـريـج 2017-2018-2019.

وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعتبر التحليل المالي الطريقة الأفضل والأبـحـ وأداة لاتخاذ القرار، لأنه انطلاقا من نتائج يمكن للمسير المالي تشخيص الحالة المالية للمؤسسة.

الكشف عن سياستها والظروف التي تمر بها؛

- يجب على متخذ القرار (المسير المالي ) أن يكون كفؤ وعلى معرفة كاملة بالتحليل المالي، وان يتحلى بصفات متخذ القرار (الإقناع، الصبر، الكفاءة، الخبر، و الثقة بالنفس)؛

- لاتخاذ القرار الصحيح لابد من وجود تقنيات تساعد على ذلك، ومن بين هذه التقنيات ، تقنية النسب المالية ومؤشرات التوازن.

**الكلمات المفتاحية:** التحليل المالي، القرارات المالية، مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، القوائم المالية.

### Abstract :

This study focused on defining and clarifying the role of financial analysis and its tools in administrative and financial decision-making in the company.

This study was carried out within EMBAG Company. Bordj Bou Arreridj, where we collected information on financial analysis and the financial decision-making process through financial analysis tools.

As for the practical side, we relied on the analysis of the company's financial statements (EMBAG) 2017-2018-2019.

through this study, we have achieved a number of results, the most important of which are :

- Financial analysis is the best and most effective method and a decision support tool, because based on his results, the chief financial officer can diagnose the financial situation of the company and disclose its policies and conditions ;

- The decision-maker (the financial director) must be competent and perfectly familiar with financial analysis, and possess the qualities of the decision-maker (persuasion, patience, efficiency, timeliness and self-confidence);

- To make the right decision, there must be techniques that help it, and among these techniques, the technique of financial ratios and balance indicators.

**Keywords :** financial analysis, financial decisions, financial balance indicators, financial ratios, financial statements.

